حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠ (عدد إبريل – يونيو ٢٠٢٢)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

حركات الاحتجاج والتغيير السياسي في المجتمع المصري
تحليل مضمون للموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم لاحتجاجات حركة تمرد

إيمان جابر شومان*

أستاذ علم الاجتماع المساعد- كلية الآداب - جامعة كفر الشيخ
eshoman@uod.edu.sa

المستخلص:

تهدف الدراسة الراهنة إلي التعرف علي طبيعة حركات الاحتجاج السياسي وخاصة "حركة تمرد" واثرها في إحداث التغيير السياسي في المجتمع المصري وذلك من خلال الكشف عن الأهداف الفرعية التالية :

- دراسة واقع الاحتجاج في هذه الحركة، ودوافعه الرئيسية،والتحديات التي واجهت هذا الاحتجاج ، وكذا إستشراف رؤية مستقبلية لواقع الاحتجاج في المجتمع المصري .

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلة، حيث قامت الباحثة بتحليل عدد (٩٦٩) من المضمون الإخباري المنشور عبر الموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم لمدة ١٥شهراً وبالتحديد في الفترة من ١-٤-٢٠١٣ وحتي ١-٧-٢٠١٤ . وذلك بالإعتماد علي صحيفة تحليل المضمون .

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أهم مايلي :

- تميزت حركة تمرد بتعدد وتنوع فعالياتها مابين مظاهرات ومؤتمرات حاشدة ومسيرات، وهذا يوضح مدي الفاعلية التي يتمتع بها شباب هذه الحركة الاحتجاجية السياسية مما يعكس قوة الحراك السياسي .
- انتشار ثقافة تمرد في أغلب المجالات والمؤسسات مما كان له الأثر الأكبر في إحداث تغييرات مؤثرة في الثقافة السياسية في المجتمع المصري .
- اتسمت حركة تمرد بضعف التماسك الفكري مما أدي إلي مزيد من الانقسامات والانشقاقات ولم يستطع قادة هذه الحركة تجميع الشمل والاتفاق علي مسار واضح وأهداف واضحة .
- عملت حركة تمرد علي تعزيز المشاركة السياسية وعلي اسقاط النظام السائد في المجتمع المصري .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

المقدمة:

ترتب علي التطورات العالمية العديد من النتائج منها تشكل ثقافة احتجاجية – ادراكات وسلوكيات جماعية مهنية وطبقية ومناطقية ودينية وقومية – تذهب إلي أن الحقوق لا تأخذ إلا من خلال ممارسة أشكال الاحتجاج من تظاهرات واعتصامات ووقفات احتجاجية والاتصال بأجهزة الاعلام والفضائيات للإعلان عن خطاباتهم المطلبية . ولا شك أن الحالة المصرية هي أكثر تعبيراً عن تنامي ثقافة الاحتجاج، وذلك كنتاج لدور العوامل والضغوط الخارجية، وأسبقية الخطاب النقدي السياسي والاجتماعي لمفكري جيل السبعينات من القرن الماضي(عبد الفتاح، ٢٠٠٨، ص١٣٦) .

ومن يتابع الواقع العربي على امتداد السنوات القليلة الماضية، يتلمس إرتفاع شعارات مستحدثة لم يسبق رفعها بمثل هذه الحدّة والإصرار، لعل أكثرها شهرة هو شعار "التغيير" العام والجامع، ينتقل من مكانٍ إلى مكان، بقوةٍ وبسرعة، يحمل في مكوناته الخلاص من مشكلات الواقع العربي المتراكمة، ويتضمن في بنيته وعوداً غير محدودة (شعبان، ٢٠٠٥، ص١٢).

وتعد الحركات الاحتجاجية ظاهرة تاريخية فقد برزت من أربعنيات القرن الماضي في أوروبا، ثم عادت للخمود في نهاية الستينيات إلي نهاية السبعينيات إلا أن بروزها في مطلع التسعينيات أخذ في النمو وطرح العديد من القضايا، وتحول مضمون المطالب داخل الحركة الاحتجاجية وذلك بحكم الإمكانية التي أصبح يقدمها الخطاب السياسي العالمي (الديموقراطية وحقوق الإنسان) وهي معبرة عن فئات اجتماعية متعددة ظهرت في أشكال الإعتصام والتظاهرات، وإعتصام العمال المأجورين وكلها مظاهر تعكس تكسير لدائرة إحكام السلطة علي المجتمع مما ترتب عليه تزايد الحركات الإحتجاجية وتنوعت مطالبها (كروتشي، ٢٠١٣،ص٦) .

وتتسم الحركات الاحتجاجية في المجتمعات العربية بالمعارضة لأشكال الاستغلال، اللاعدالة والإقصاء الاجتماعي بفعل تفشي البطالة والتهميش على حد سواء حيث تتسم هذه الحركات الاحتجاجية باستخدامها لوسائل رمزية كالشعارات الرافضة للنظام السياسي الحاكم المنادية بالتغيير ومقاومة أشكال الاستبعاد الاجتماعي، أي رفضها للواقع المزرى المعاش الذي ساهم في تدني أو فقدان المكانة الاجتماعية للأفراد خاصة الشباب منهم في المجتمع، كما تميزت الحركات الاحتجاجية في المجتمعات بممارسة العنف وإثارة الشغب خاصة من طرف الشباب وهي الفئة الأكثر تأثرا بالتحولات الاجتماعية والسياسية. (الطاهر، ٢٠١٤، ص١٠٢).

وقد طفت على سطح الأحداث السياسية في مصر في العقد الأخير حركةٌ سياسيةٌ سميت حركة "تمرد". واعتبرها المحللون السياسيون حركةً ذات أهمية سياسية كبيرة عملت عليانتشار الاحتجاجات السياسية في مصر وما تبعها من تغييراتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ، وحركة تمرد أو حملة تمرد هي حركة معارضة مصرية دعت لسحب الثقة من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية السابق، والدعوة إلي انتخابات رئاسية مبكرة، انطلقت تمرد في يوم الجمعة ٢٦ أبريل ٢٠١٣م من ميدان التحرير بالقاهرة علي أن تنتهي في ٣٠ يونيو من نفس العام، وتمكنت من جمع ٢٢ مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي عوضا عن اعادة الانتخابات. (شمس الدين & عبد المجيد، ٢٠١٤، ص٢٠٦).

وتحاول الباحثة عبر هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة الاحتجاجات السياسية والتغييرات السياسية في مصر، متخذةً من "حركة تمرد" نموذجاً لتلك الحركات السياسية المصرية التي دعت وبشكلٍ صريح إلى الاحتجاجات السياسية بمصر عام ٢٠١٣م كخطوة لإحداث التغيير السياسي، متخذةً من الشارع المصري مسرحاً للتعبير عن أنشطتها ومطالبها وأهدافها السياسية والاجتماعية، وهو ما سوف يتضح من خلال استعراض الباحثة لمشكلة الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً.

أولاً : مشكلة الدراسة

تختلف أشكال المشاركة السياسية بالنسبة إلى الأفراد وفقا للنسق السياسي الموجود في المجتمع وتتخذ أشكالها انطلاقا من نمط النظام السياسي وبناءاً على الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل المجتمع .ومن ثم تتعدد أنماط المشاركة السياسية ومن أهمها :النشاط الانتخابي، وممارسة الضغط على النظام السياسي والنشاط التنظيمي (مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب) والعنف والاتصال الفردي بالمسؤولين . (العزاوي، ٢٠١٢، ص٨).

ويلاحظ محدودية دراسة الحركات الاجتماعية بشكل عام والحركات الاحتجاجية الشعبية بشكل خاص في العالم العربي – حيث إن دراسة الحركات الاجتماعية هي دراسة غربية وتعكس خبرات المجتمع الغربي بشكل رئيسي – إلا أنها باتت تمثل تهديداً للنظم السياسية غير الديمقراطية لأنها تدل على أزمات عميقة في شرعية المؤسسات القائمة، وعدم قدرة النظام السياسي على استيعاب مطالب المحكومين والقوى المختلفة في المجتمع. فكما أوضح (تشارلز تيللي) أن الحركات الاجتماعية تؤكد السيادة الشعبية، بل ويجب أن تعتمد على موافقة المحكومين، ويرى تيللي الحركة الاجتماعية ظاهرة سياسية موازية لأشكال سياسية أخرى مثل الانتخابات التشريعية، أو الأحزاب السياسية، أو الثورات، أو الانقلابات (إبراهيم، ٢٠١٣، ص١٥٧).

إن الحضور المكثف للحركة الاحتجاجية في الاجتماع الإنساني يجعلها ظاهرة مجتمعية حاضنة لكل فعل وسلوك تمردي وانتفاضي أو ثوري. فهي تنطلق في الأغلب برفع مطالب دنيا وبسيطة، وبجموع صغيرة ومتناثرة، ثم سرعان ما تتسع زمانيا ومكانيا، إذا سمحت الظروف والسياقات والفرص السياسية بذلك، فتتخذ أشكالا جديدة تسير بالحركة الاحتجاجية في اتجاه تصاعدي، وصولا إلى انتفاضات عارمة. والنماذج على ذلك متشعبة، كما في حالة الثورة الفرنسية مثلا، حيث تطورت حركات الاحتجاج من دون أن يكون ذلك مقصودا في البداية، إلىثورة اكتسحت الحكم. وهو ما حدث في حالة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا. وكذلك في مصر وتونس، لم تكن أصلا الدعوة إلى الثورة هدفها إطاحة نظام حسني مبارك أو زين العابدين بن علي، بل حركات احتجاج انطلقت سلمية، حولها سوء تقدير فاعليتها بصورة متدرجة إلى ثورة قلبت موازين القوى داخل البلدين. (زين الدين، ٢٠١٦، ص٥١).

وتعتبر "الحركات الاحتجاجية" إحدى أهم أساليب "الحركات الاجتماعية" بحيث تسمح تلك الاحتجاجات للفرد بالتعبير عن مطالبه من خلال المظاهرات والمسيرات والإضرابات، وقد ظهرت "الحركات الاحتجاجية" في منتصف القرن الماضي كأسلوب عمل للحركات الاجتماعية في تغيير الواقع نحو الأفضل، بهدف تحقيق إصلاحات سياسية أو تغيير هياكل (كروشي، ٢٠١٣، ص٤). وقد فُضل استخدام لفظة «الاحتجاج» بدلاً من «المعارضة»، رغم تقاربهما في المعنى والدلالة لأسباب عدة منها أن المعارضة تنصرف غالبًا إلى النشاطات الحزبية أو التنظيمية، بينما الاحتجاج يكون متاحًا حتى خارج هذه الأُطُر، فهو في الأساس حراك شعبي منظم.كما تنطلق المعارضة من ذهنية مسبقة مناهِضة للسلطة، بينما الاحتجاج يكون في الحالات التي فيها ضرورة للاعتراض، ولا يرتبط بموقف مسبق منها، فهو يتفاعل معها بناء على ما يصدُر منها من قرارات وأحكام. (زيدان، ٢٠٠٩، ص١٨٦).

إن تنامي الحركات الاحتجاجية وتنوعها خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما في المنطقة العربية، يعكس نوعا من التطور والنضج في اعتماد الناس طرقا مؤثرة في مواجهة ما يعترضهم من مشكلات، في أفق دمقرطة الحياة السياسية والتحرر الاجتماعي والاقتصادي. (زين الدين، ٢٠١٨، ص٧٣). وتتحدد طبيعة وتحركات وردود أفعال الحركات الاحتجاجية بحسب طبيعة النظم السياسية (الديمقراطية وغير الديمقراطية)، فهي في الأولى تؤدي إلى تطوير النظام ولفت أنظاره إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين وتجديد النخبة، أما في الثانية فهي تكرس أزماته نتيجة لعدم وجود استجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجاب لجانب من المطالب الاجتماعية من طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فهو يلبي جانباً، ويرفض جوانب كثيرة، بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي(الشوبكي، ٢٠١١، ص١٠٢). وفي ضوء ما سبق برزت الحركات الاحتجاجية كفاعل سياسي جديد في المجتمعات العربية واكتسبت قدرة علي التأثير السياسي بالمقارنة بالأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والتي كانت تقليدياً هي الفواعل الرئيسية في الأنظمة السياسية العربية والتي فشلت في قدرتها علي التغيير مما أسهم في زعزعة الثقة في أدوارها داخل هذه المجتمعات(الخرابشة، ٢٠١٤،ص٢٧).

وفي مصر عملت الحركات الاحتجاجية على التجنيد السياسي لبعض فئات المجتمع المصري ومن ثم قامت الحركات الاحتجاجية بأعمال كالاعتصامات والمظاهرات، وغيرها للتعبير عن رأي بعض شرائح المجتمع المصري تجاه الأحداث السياسية التي شهدتها مصر قبل عام ٢٠١١ وما بعدها. (الخرابشة، ٢٠١٤، ص١٩). وقد سعت الباحثة من خلال الدراسة الراهنة إلي تسليط الضوء علي الدور البارز الذي لعبته " الاحتجاجات السياسية" في مصر، وخاصة "حركة تمرد" باعتبارها نموذجاً لتلك الحركات والتي ساهمت في إحداث تغييراتٍ هائلةٍ في النواحي "السياسية" و"الاجتماعية" و"الثقافية" داخل المجتمع المصري، والتي ساهمت بشكلٍ كبير في أحداث ٣٠ يوليو ٢٠١٣م.

ثانياً: أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة الراهنة في النقاط التالية :

١ – إثراء الجانب النظري والمعرفي فيما يتعلق بدوافع وطبيعة وأيدولوجيات ومستقبل الاحتجاج السياسي في مصر وأثره في إحداث التغييرات السياسية.

٢ – تسليط الضوء علي دور "الحركات الاحتجاجات السياسية" في مصر، واعتبار "حركة تمرد" نموذجاً لتلك الحركات الاحتجاجية، حيث تعد حركة "تمرد" من الحركات الاحتجاجية السياسية قليلة التناول في "المكتبة العربية" رغم ما أحدثته من تغييراتٍ في واقع المجتمع المصري .

٣- رصد الدور الفعال الذي تلعبه "ثقافة الاحتجاج" في تغيير المجتمعات سياسياً وانعكاس هذه التغييرات على الحياة الاجتماعية والسلوك الجمعي.

أما فيما يتعلق "بالأهمية التطبيقية" للدراسة فهي تتمثل في النقاط التالية:

١ - التعرف علي "الواقع السياسي" للحركات الاحتجاجية من خلال تحليل أنماط السلوك السياسي السائد في تلك الفترة الهامة من تاريخ مصر السياسي.

٢ - رصد دوافع ووسائل الاحتجاج السياسي في المجتمع المصري وأثر ذلك علي عملية التنظيم السياسي وتشكيل الرأي العام.

٣ - الكشف عن الدور الذي لعبته "حركة تمرد" كآلية احتجاجية تم استخدامها لإحداث تغييراتٍ هائلةٍ في النواحي "السياسية" و"الاجتماعية" و"الثقافية" داخل المجتمع المصري، والتي ساهمت بشكلٍ كبير في أحداث ٣٠ يوليو ٢٠١٣م.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى أحد مجالات علم الاجتماع السياسي، وتنطلق من هدفٍ رئيس يتمثل في التعرف على طبيعة "الاحتجاجات السياسية في مصر وأثرها في إحداث التغيير السياسي كمتغير تابع له"، وذلك من خلال محاولة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة واقع احتجاج تمرد المصرية.
٢- رصد دوافع احتجاج تمرد المصرية .
٣- تأثير احتجاج تمرد في التغيير السياسي في المجتمع المصري .
٤- الكشف عن التحديات التي واجهت تمرد المصرية.
٥- استشراف مستقبل احتجاج تمرد المصرية .

رابعاً: تساؤلات الدراسة.

التساؤل الرئيسى للدراسة:

ما دور "الاحتجاجات السياسية في إحداث التغييرات السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري؟

التساؤلات الفرعية للدراسة:

السؤال الأول: كيف يدرس واقع حركة تمرد السياسية؟
السؤال الثاني: ما دوافع احتجاج حركة تمرد المصرية؟
السؤال الثالث: كيف ساهمت حركة تمرد في التغيير السياسي المصري ؟
السؤال الرابع: ما التحديات التي واجهت تمرد المصرية ؟
السؤال الخامس :ما ملامح مستقبل احتجاج تمرد في مصر؟

وسوف نعتمد في إنجاز هذا "الهدف" والإجابة على "التساؤلات" السابقة على مصدرين رئيسيين:

* المصدر الأول (النظري): وذلك من خلال تعرف (الباحثة) على "التراث النظري والمعرفي" الذي تناول "الاحتجاج السياسي" ودوافعه وايديولوجياته ودوره في التغيير السياسي .

* المصدر الثاني (الميداني): وتعتمد فيه (الباحثة) على "أداة تحليل مضمون" للموقع الالكتروني لجريدة المصري اليوم لاحتجاجات "حركة تمرد" كنموذج للاحتجاج السياسي.

خامساً: مفاهيم الدراسة.

تتناول الباحثة عبر هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم العلمية التي تمثل متغيرات لدراستها وهي:

١- مفهوم الاحتجاج السياسي Political protest
٢- مفهوم التغيير السياسي Political Change
٣- مفهوم المجتمع المصري Egyptian Society

١- مفهوم الاحتجاج السياسي Political protest:

الاحتجاج هو أزمة بين عدة أطراف، والأزمة هي رد فعل انساني، فعل يهدف إلي توقف أو إحداث تغير في نشاط لصالح مدبره . (البصراتي، ٢٠١٠، ص١٠٠).وتسجل الاحتجاجات أقوى حضور لها في ظل أزمات بنيوية تعتري النسق المجتمعي، "فالحركات الاحتجاجية عادة ما تتزامن مع وجود اختلالات داخل المجتمع وأزمات حادة". فثمة علاقة واضحة بين ظهور الحركات الاحتجاجية وبين "وعي عام بأن المجتمع يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وأوضاعا سلبية كبيرة، ولكن دون كفاءة على حلها". وهو ما يعبر عن الأزمة البنيوية. (العطري، ٢٠١٢، ص١٨).

وأول من عرف مفهوم الإحتجاج السياسي ناي وفيربا Nie Verba ١٩٧٢ والتي كان لها تأثير كبير في العمل السياسي إذ أنهم ربطا بين الاحتجاج السياسي والمشاركة السياسية من منطلق أن الاحتجاج يعبر عن الأنشطة التي يقوم بها المواطنون العاديون

التي تهدف بشكل أو بأخر في التأثير علي إختيار الموظفيين الحكوميين أو التأثير علي السلوك الإنتخابي، وإستبعد كلا من ناي وفيربا أشكالا أخري من المشاركة مثل العصيان المدني والعنف السياسي، ثم طور المفهوم كلا من بارنز وكاس ١٩٧٩،وباري ١٩٧٩، ونوريس ٢٠٠٢، ودالتون ٢٠٠٨،وولزل ودويتش ٢٠١٠ فرأوا أن الحركات الاحتجاجية هي قناة طوعية للتعبير والحشد السياسي والتأثير علي السياسات العامة والمعارضة والرأي العام .(Quaranta،p.23 . 2015).

ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الاعتراض تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالا هادئة أو هيئات غير منظمة، ومن أهم خصائص الحراك الاحتجاجي آليات التعبير عن الفعل الاحتجاجي بما في ذلك فضاء ذلك الفعل الاحتجاجي (بكيس، ٢٠١٣، ص١٤). ويؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية".

كما تعتبر الحركات الاحتجاجية تعبيرية مجتمعية تنطوي ضمن الإطار العام للحركات الاجتماعية وتهدف إلي إحداث تغييرات في النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم في الدولة فهي تنتج عن مؤسسات المجتمع وتنظيماته المدنية الصريحة والمستترة لتجد لنفسها الوسائل التعبيرية المناسبة لبلوغ أهدافها فهي تسعي إلي تحقيق نتائج مجتمعية والعمل علي تطوير النظام الاجتماعي للصالح العام ولإيجاد حالة من الاستقرار الاجتماعي وتحسين الأحوال الاقتصادية والمساهمة الفعالة في السلطة السياسية .(كروشي، ٢٠١٣، ص٤٠).

وللتمييز بين الحركة الاجتماعية والاحتجاج يمكننا تعريف الحركة بأنها «التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئات اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينهم جميعاً»

وقد كان لعالم الاجتماع الألماني لورنز فون شتاين الفضل في إدخال مصطلح الحركة الاجتماعية في كتابة تاريخ الحركة الفرنسية بمعني الكفاح السياسي الشعبي، كما ظهر هذا المصطلح في البيان الخاص بكارل ماركس وانجلز عن الحركات التاريخية كحركات أقليات إضافة إلي جهودهربرت بلومر عندما رأي بأنها ذلك الجهد الجماعي الذي يهدف إلي تغير العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين (شومان،١٩٩٦،ص١٧٨). ويختلف تصنيف الحركات الاحتجاجية بإختلاف أهدافها وطبيعة عملها مما يوقع الباحثون في لبس مفاهيمي بين مفهومي الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية وإن كانت الأخيرةأوسع نطاقاً وتأثيراً حيث أن الحركات الاحتجاجية تركز علي البعد السياسي أكثر من الأبعاد الأخري وتحاول الوصول إلي أكبر مشاركة جماهرية ممكنة بإستخدام مختلف الوسائل والأدوات وتشكيل رأي عام قوي .(الخرابشة،٢٠١٤،ص٣٣) .

ويمكن فهم "الاحتجاج السياسي" علي اعتبار انه "مشاركة سياسية غير تقليدية" تتم دون وساطة الجهات الفاعلة المؤسسية، و تنشأ الاحتجاجات من المجتمع المدني حينما يكون العمل السياسي حرًا ومنظمًا وذلك من خلال المنظمات الاجتماعية التي تختلف في الهياكل والعضويات والأيدولوجيات والموارد والقدرة على التعبئة ،(Quaranta, 2015,p.23) .

التعريف الإجرائي لمفهومالحركات الاحتجاجية هو:

" فعل جمعي يعبر عنه من خلال المسيرات، والاعتصامات، والإضرابات، والبيانات، والمؤتمرات، بهدف الضغط على النظام الحاكم لتحقيق أهداف محددة بهدف اصلاح النظام السياسي أو تغييره".

٢- مفهوم التغيير السياسي Political Change

التغيير لغةً في "المعجم الوسيط" هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، واصطلاحاً يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه "التحول الملحوظ – في المظهر أو المضمون – إلى الأفضل". (نتيل، ٢٠١٤، ص ١١).

ويتسم مفهوم "التغيير السياسي" بنوع من الشمولية والاتساع، ويشير لفظ التغيير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، والتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح)، ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي (الشوبكي، ٢٠٠٧، ص ٣٦).

وقد عرف البعض التغيير السياسي بأنه " انقلاب يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو كل حادث جديد كيفي أو نوعي أو عميق بشرط ان يكون حاسم النتائج.(السعدي، ٢٠١٠، ص ٥).

ويعرف التغيير السياسي بأنه " مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي أو دستوري) (القطيشات، ٢٠١٤، ص ٢١).

ونظرا للتداخلبين مفهومي التغيير السياسي و الإصلاح السياسي كان لزاماً علي الباحثة توضيح الفرق،حيث يعرف الإصلاح السياسي عند صمويل هنتنجتون على "أنه تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدي، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة

وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية"، وينظر إلى الإصلاح السياسي علي أنه قدرة النظام على التكييف مع إيقاع التغيير المجتمعي الإقليمي والدولي، وتطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع، بالانتقال من حالة إلى أخرى أفضل، تحقيقاً للنقلة الحضارية وارتقاء مستوى الأمم الفاعلة (الخزاعلة، ٢٠١٥، ص١٩١).

ومما سبق يتضح لنا أن الفاعل الرئيسي في عمليات الاصلاح السياسي هو النظام الحاكم الذي يمتلك سلطة اصلاح النظام السياسي القائم بينما يتم التغيير السياسي بتغيير النظام كلياً أو جزئياً ومن خلال مشاركة كل أو بعض العناصر المكونة للمنظومة السياسية .

التعريف الإجرائي لمفهوم التغيير السياسي هو :

" سلوك واعي مقصود للتغير الكلي أو الجزئي الذي يحدث للبنية السياسية في مجتمع ما ويتم الانتقال من خلالها إلي نظام سياسي مختلف عن سابقه، بمشاركة العناصر الفاعلة المكونة للنظام السياسي بما يعنيه كل ذلك من تأثير علي مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ وذلك باستخدام أساليب الضغط السياسي كالمظاهرات والاحتجاجات من خلال مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية أو بالتغيير الشامل من خلال الثورة الشعبية علي النظام الحاكم ".

٣- مفهوم المجتمع المصري Egyptian Society

المجتمع هو مجموعة من الأشخاص يجتمعون مع بعضهم من أجل هدف عام أو اهتمامات أو رغبات عامة واحدة أو مساواة أخوية أو مأوي مشترك أو تجمع يمكن أن يسمي باسم المجتمع (منصور، ٢٠١٣، ص١٨٧)، والمجتمع مكون من أفراد وصلات اجتماعية يحددها العرف وقوانين مرسومة وأنظمة متبعة وسلطة تسير أمور المجتمع وفوق هذا كله وأهم من هذا كله شعور بالانتماء الي هيئة واحدة وجماعة واحدة وعقيدة يشترك جميع الأفراد في احترامها والحفاظ عليها والدفاع عنها (المصري، ١٩٨٠، ص١٧)

التعريف الإجرائي لمفهوم "المجتمع المصري":

"مجموعة الأفراد الذين يحملون الجنسية المصرية ويرتبطون فيما بينهم بصلات اجتماعية وتجمعهم هوية واحدة ومصالح مشتركة وسمات ثقافية متشابهة وقوانين مرسومة وأنظمة متبعة وسلطة تسير أمورهم وانتماء دائم لحدود الوطن الجغرافية.

سادساً: الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية حول "الاحتجاجات السياسية" بعضها ذو طابع تنظيري، وبعضها ذو طابع ميداني تطبيقي. وقد قامت الباحثة بتصنيف الدراسات السابقة في ضوء المتغيرات المرتبطة بالدراسة الراهنة كما يلي:

١- الدراسات التي تناولت أسباب (الاحتجاج السياسي) وعوامل النجاح والفشل:

هدفت دراسة (Cloward&Richard،2001) بعنوان "عمليات الاحتجاج والعصيان السياسي : دراسة في عوامل النجاح والفشل " إلى تحليل طبيعة الحركات الاجتماعية والسياسية خاصة التي يقودها أو يحركها الفقراء وعوامل الاخفاق والنجاح التي تقف وراء ممارساتها وعملياتها من قبيل الاحتجاجات، والتمردات والمظاهرات ...الخ، وخلصت الدراسة إلي التأكيد علي أن نشأة ومولد عمليات الاحتجاج والتمرد والعصيان السياسي يتطلب حدوث عمليات تغييرية ذا بعدين بعد إدراكي وبعد سلوكي وتتخذ العمليات الاحتجاجية أشكالا مختلفة تبعا للظروف التي تقود عمليات الاحتجاج وحسب النمط المؤسسي للحركات الشعبية كما ذهبت الدراسة إلي التأكيد علي تلاشي الوجود الحقيقي لهذه الحركات الاحتجاجية فور استيعابها وتحويلها لعرض شكواها وهمومها عبر المؤسسات والقنوات الرسمية للدولة.

بينما سعت دراسة (Isaev,2014,) بعنوان " روسيا ومصر: نزاعات النخبة السياسية والحركات الاحتجاجية في ٢٠١١-٢٠١٢" إلي تسليط الضوء علي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحركات احتجاجية في روسيا ومصر في عام ٢٠١١-٢٠١٢، وقد اعتمدت الدراسة علي مواد وسائل الإعلام الروسية والمصرية وتؤكد الدراسة علي أن صراع النخبة السياسية كان من أهم الأسباب السياسية التي جعلت الآلاف من الناس يخرجون إلي الاحتجاجات التي تم اداراتها من خلال الصراع الخفي بين المحافظين والليبراليين بالإضافة إلي العديد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية الدولية، وتؤكد الدراسة علي تشابه العوامل السياسية التي نتجت عنها الاحتجاجات في كل من مصر وروسيا علي الرغم من الاختلاف بين المظاهرات الكبرى في مصر مع عدد أقل من المتظاهرين فيروسيا.

في حين هدفت دراسة (Balata, 2015) بعنوان " الانتفاضة المصرية: حركة صنع القرار" إلي تحليل أسباب وعوامل نجاح الانتفاضة المصرية ٢٠١١ في مصر باستخدام نظرية الحركة الاجتماعية وقد أكدت هذه الدراسة علي أن استغلال الانتفاضة المصرية للفرصة السياسية في تحفيز الجماهير وتعبئتها.بجانب تجاهلها كل الاختلافات الإيديولوجية والدينية في السعي لتغيير النظام. حيث تمكنت حركة ٢٥ يناير من إستقطاب الجماهير واستخدمت شعارات محلية وتركيبات ثقافية تروج للوحدة الوطنية كما تعلمت هذه الحركة من نقاط الضعف في التجارب السياسية السابقة التي سعت إلى إحداث تغييرات مؤسسية ولكنها لم تصل إلى أهدافها.

وفي محاولة لتحليل العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات هدفت دراسة (عياصرة، ٢٠١٦)) بعنوان "العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي ٢٠٠٩ - ٢٠١١ م" إلى تحديد العوامل التي تكمن خلف اندلاع الثورات والاحتجاجات التي اجتاحت عددا من البلدان العربية و تحديد الفروق بين الدول العربية وقد لخصت نتائج الدراسة العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي في ضعف الثقة الشعبية في السياسيين، الفساد،المحسوبية في قرارات المسئولين الحكوميين، بالإضافة الي بعض الأسباب الأخرى التي جاءت بنسبأقل مثل دفع الأموال بشكل غير قانوني،ارتفاع الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية.

فيما سعت دراسة (Puspitasari, 2017) بعنوان " الربيع العربي: دراسة حالة للثورة المصرية ٢٠١١" والمعروفة أيضًا باسم الربيع العربي أو الانتفاضة العربية إليدراسة الثورة المصرية التي أدت إلى نهاية نظام حسني مبارك، وأكدت الدراسة علي وجود عوامل داخلية أدت إلى قيام الثورة أهمها : معاناة المصريين في ظل النظام الديكتاتوري، انتشار الفقر والبطالة والاضطرابات السياسية، وأرجعت الدراسة نجاح الثورة لتجمع المصريين للمرة الأولى والثورة ضد حكومتهم بالإضافة الى الدعم الدولي والاقليمي لهذه الانتفاضة، وقد كانت الثورة المصرية كجزء من الربيع العربي.

٢- الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والدولة (المطالب والاستجابة):

هدفت دراسة (المجالي، ٢٠١٣) بعنوان "الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة " إلى التعرف علي مستويات الإصلاحات السياسية والاقتصادية داخل الأردن وتداعياتها على النظام السياسي الأردني وتحديد العوامل المؤثرة في بروز ظاهرة الحركات الاحتجاجية في الأردن وتحديد مفهوم الحركة الاحتجاجية في الأردن وطبيعتها من حيث الخصائص والسمات، وقد أكدت الدراسة علي عدم ظهور الاصلاحات السياسية الملموسة والمؤثرة بالإضافة الي انخفاض مستوي المعيشة وانخفاض مستوي الاستقرار أدي إلي ظهور الحركات الاحتجاجية واستطاعت الحكومة الأردنية أن تستوعب إلى حد ما مطالب بعض الحركات الاحتجاجية من خلال الاستجابات المختلفة والمتفاوتة. ولكن تبقى المطالب الرئيسية مجال جدل واسع في الأردن، حول إمكانيه التطبيق.

بينماهدفت دراسة (الجمعاوي، ٢٠١٣) بعنوان "حركة تمرّد التونسيّة: الحدود والآفاق " إلي تحليل ظروف نشأة حركة "تمرد" التونسية التي حاولت استنساخ تجربة حركة "تمرد" المصرية، بعد نجاحها في تغيير رأس هرم السّلطة في مصر. وتعرضت الدراسة بالتحليل لأهم نقاط الاتّصال والانفصال بين حركة "تمرّد" المصريّة وحركة "تمرّد" التونسيّة.، وخلصت الدراسة إلي أنحركة تمرّد التونسيّة جسّدت أحد مظاهر الحراك المواطني /الاجتماعي في تونس بعد الثورة، وعبّرت عن تطلّعات عدد من الشّباب إلى تغيير المؤسّسات السياديةّ الحاكمة (المجلس التأسيسي/ الحكومة/ الرّئاسة) بالاستناد إلى قوّة الشّارع ، كما أكدت الدراسة علي عدم تقدّيم حركة تمرد التونسية لخارطة طريق واضحة المعالم.

و سعت دراسة (Darwisheh, 2015) بعنوان " الدولة والحركة الاجتماعية في مصر: مراحل النشاط السياسي "إلي رصد العلاقات المعقدة بين الدولة والحركات الاجتماعية التي ظهرت خلال العقد الأخير من حكم مبارك وفي الفترة التي أعقبت الإطاحة به في فبراير / شباط ٢٠١١، وملاحظة الكيفية التي تعمل بها الحركات الاجتماعية في مصر في بيئات سياسية مختلفة من خلال التركيز علي هياكل الفرص السياسية والقضايا التنظيمية داخل الحركات الاجتماعية وتحولها في العقد الماضي،وأكدت الدراسة علي الدور التاريخي للمنظمات الصغيرة والمتوسطةفي نجاح الحركات من خلال تزويدها بأدوات لاجتذاب جهات فاعلة جديدة وإضفاء الشرعية على قادتها السياسيين في فترات التعبئة المنخفضة للحركات الناتجة عن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية أوالصراعات الداخلية .

وهدفت دراسة (حطب، ٢٠١٧) بعنوان "موجة السياسات الاحتجاجية في مصر : من المشهد الطوباوي لميدان التحرير إلى إعادة إنتاج خطاب الإجماع الوطني " إلى تشريح مواقف الأحزاب والقوى السياسية، وإدراك مختلف الفاعلين للمعوقات والفرص البنيوية وقد خلصت الدراسة إلي أن ثورة ٢٥ يناير رفعت وعي قطاعات واسعة من الشباب وأحدثت هزة عنيفة في بنى السلطة القائمة؛ كما أكدت الدراسة علي أن التيار الإسلامي بأوضاعه الأيديولوجية والعقائدية الموروثة والخطاب السياسي القائم على الشحن الطائفي، غير قابل للدمج داخل نظام سياسي ديمقراطي أو سلطوي ضمن إطار الدولة الوطنية الحديثة.

٣- الدراسات التي تناولت دور (الاحتجاج) في احداث التغيير السياسي :

هدفت دراسة (صيام، ٢٠٠٩) بعنوان " الاحتجاجات السلمية في مصر وتخلق مجتمع مدني جديد " إلي اظهار دور الاحتجاجات السلمية في إعادة صياغة دور المجتمع المدني في مصر من خلال رصد دوافع انتشار الاحتجاجات السلمية في المجتمع المصري وقد أكدت الدراسة علي تركز الاحتجاجات في الطبقة الوسطي بشرائحها المختلفة كما أكدت علي اتساع نطاق وتنوع أسباب الاحتجاجات السلمية ما بين أنشطة احتجاجية استهدفت حماية كرامة المواطن وأخري استهدفت الدفاع عن الحقوق المدنية بجانب

المطالبات بتوفير مسكن صحي ورفض زيادة الرسوم والضرائب وحق العلاج والدفاع عن البيئة ومواجهة الفساد وتدهور أجهزة الدولة ومواجهة سوء استخدام السلطة.

بينما سعت دراسة (L.Glover, 2010) بعنوان " دور الاحتجاج في السياسة المصرية " إلي تسليط الضوء علي الدور الذي يلعبه الاحتجاج في السياسة المصرية في ذلك الوقت، وخلصت الدراسة الي أن احتجاج الشوارع أصبح جزءا من الحياة اليومية في مصر من خلال حملات الاحتجاج التي نظمتها حركة "كفاية"، وهي حركة المعارضة التي كانت تطالب بتغيير الحكم في ذاك الوقت على الرغم من أن مؤيديها كانوا محصورين في عدد قليل نسبياً من النخب والمصريين النشطين سياسياً .

بينما هدفت دراسة (Beck& Hüser, 2012) بعنوان" (التغيير السياسي في الشرق الأوسط: محاولة لتحليل الربيع العربي) إلي تحليل عملية "التغيير السياسي" في منطقة الربيع العربي، وتحليل النتائج التجريبية للتنوع السياسي في العالم العربي من خلال عرض ومناقشة مصفوفة من وحدتين سياسيتين مصنفتين حسب نوع القاعدة ودرجة الاستقرار، واعتمد التحليل المستخدم في هذه الدراسة بشكل كبير على نظرية التحول ونظرية الثورة لإلقاء الضوء على الديناميكيات السياسية الحالية في الشرق الأوسط، وقد أكدت هذه الدراسة علي ضعف احتمالية أن يقود الربيع العربي إلى ديمقراطيات موحدة.

وقد سعت دراسة (الخرابشة، ٢٠١٤) بعنوان الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي و دورها في عملية التحول الديمقراطي للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ : مصر نموذجا إلي رصد طبيعة وإبعاد دور الحركات الاحتجاجية في مصر قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعده و وتحديد دور وتأثير هذه الحركات في التحولات الديمقراطية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وقد أكدت نتائج الدراسة علي نجاح الحركات الاحتجاجية المصرية إلى حد كبير في تحقيق مطالبها والمتمثلة في إسقاط النظام المصري السابق برئاسة محمد حسني مبارك في ثورة ٢٥ يناير بمساعدة البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية، كما أكدت الدراسة علي صعوبة تحديد دور هذه الحركات في التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ كون عملية التحول الديمقراطي معقدة وترتبط بمختلف فئات وشرائح المجتمع المصري.

كما هدفت دراسة (حافظ، ٢٠١٦) بعنوان " أشكال الاحتجاج في مصر بين الثبات والتغيير: دراسة تحليلية للاحتجاجات العمالية والطلابية" إلي التعرف علي أثر ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ علي أشكال الاحتجاج في مصر ومدي الثبات والتغيير علي أشكال الاحتجاج لدي بعض الفئات الاحتجاجية من حيث المطالب سواء كانت فئوية أو عامة، وقد خلصت الدراسة إلي أن ثورة ٢٥ يناير قد أعادت الاهتمام العمالي بالشأن السياسي بعدما سيطرت المطالب الاقتصادية علي اهتماماتهم، كما أكدت على استمرار افتقار النظام السياسي للعوامل التي يتوقف بناء عليها انفتاح النظام لمطالب الحركات الاجتماعية كالدور الفعال للأحزاب السياسية واتسمت استجابة السلطة السياسية للسلطة بالثبات علي الرغم من افتقاد قادتها لفن ادارة الأزمات وهو ما أفقدها ثقةالفئات المحتجة الأمر الذي ينذر بتواصل الاحتجاجات كما ذهبت الدراسة.

بينما هدفت دراسة (حوكا، ٢٠١٧)) بعنوان " الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي العلاقة بين الإتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي" دراسة العلاقة بين الثقافة السياسية الناشئة في العواصم العربية والانخراط في الاحتجاج السياسي. وقد تبين، من خلال التحليل الإحصائي، وجود فروق جوهرية بين الاتجاهات الثقافية المستاءة والاتجاهات الامتثالية، وذلك في ضوء المتغيرات الديمغرافية والقيمية والمعرفية والسياسية،وقد كشف تحليل الانحدار المطبق على الديمقراطيين المستائين كعيِّنة مستقلة، على دور التشبع بقيم التعبير عن الذات من جهة، والذكاء الاجتماعي المتمثل بالقدرة على بناء رأسمال اجتماعي مرن، في التأثير على الاحتجاج السياسي.

٤- الدراسات التي تناولت العلاقة بين وسائل الاعلام والحركات الاحتجاجية:

هدفت دراسة (Jost et al,2012) بعنوان "كيف يساعد الاعلام الاجتماعي علي الاحتجاج السياسي: المعلومات والدوافع والشبكات الاجتماعية. الي دراسة العلاقة التي تربط بين استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وانتشار الاحتجاج السياسي في العديد من المدن في جميع أنحاء العالم، مثل موسكو وكييف واسطنبول وأنقرة والقاهرة وطرابلس وأثينا ومدريد، وقد أكدت الدراسة علي أن وسائل الاعلام الاجتماعي كمواقع التواصل والمدونات وفرت لمنظمي الحركات الاحتجاجية وسيلة فعالة للإرسال السريع للمعلومات حول الأحداث المخطط لها والتطورات السياسيةمما يسهل تنظيم نشاط الاحتجاج.

و سعت دراسة (Abdullah, 2018) بعنوان " نظرية تعبئة الموارد: الحركة السياسية في مصر" إلي توضيح أنشطة بعض المجموعات والحركات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في مصر حتى عام ٢٠١١من خلال تطبيق نظرية تعبئة الموارد،وأكدت الدراسة علي أن الحركات السياسية في البلاد قد استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواقع الشبكات الاجتماعية كأداة لتعبئة الناس وتنسيق الأنشطة المناهضة للنظام، والتي لعبت أدوارًا هامة في التغييرات السياسية الأخيرة التي تشهدها البلاد، كما أكدت

الدراسة علي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، ومنافذ الشبكات الاجتماعية على وجه الخصوص، أصبحت موردا بالغ الأهمية بالنسبة للجماعات السياسية، مثل حركة كفاية، وحركة ٦ أبريل .

التعليق على الدراسات السابقة:

علي الرغم من تباين أهداف الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الاحتجاج السياسي والاختلاف الأيديولوجي بين الحركات والجماعات والمنظمات المنسقة لفاعليات ومطالب وأساليب الاحتجاج السياسي وتولدها من ثقافات عمومية وسياسية مختلفة الا أننا نستطيع ان نستخلص ما يلي:

- توحد الاحتجاجات السياسية مجموعة من المواطنين أو المنظمات خلف هدف مشترك حتي مع اختلافهم الأيديولوجي.
- تعتبر الاحتجاجات السياسية وسيلة فعالة لتحقيق التغيير السياسي في المجتمعات ذات الأنظمة السلطوية.
- يعتبر الربيع العربي بشكلٍ عام نموذجاً للاحتجاجات العربية على مستوى الوطن العربي، الأمر الذي أدى إلى تناوله عبر دراساتٍ عربيةٍ وأجنبية عديدة.
- أشارت بعض الدراسات إلي الدور البارز الذي يلعبه الصراع بين النخبة السياسية في تحريك الحركات الاحتجاجية وتوجيهها.
- تختلف أساليب تعامل الأنظمة الحاكمة والدول مع الاحتجاجات السياسية .
- تعد الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة والمهمشة سياسياً المحرك الأكبر للاحتجاجات السياسية في أغلب بلدان الوطن العربي، الأمر الذي يعكس مدى ما تعانيه من حرمانٍ اقتصادي وسياسي.
- تعددت أساليب الاحتجاجات السياسية ما بين مظاهرات، هتافات، اضرابات، وقد تصل إلي العصيان المدني.
- استخدمت الحركات الاحتجاجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواقع الشبكات الاجتماعية بشكل موسع كأداة لتعبئة الناس وتنسيق الأنشطة.
- إتضح وجود تغير نوعي في مطالب الاحتجاجات التي تمت في مصر من مطالب فئوية واقتصادية إلي مطالب سياسية وعامة وذلك قبل وأثناء ثورة يناير ٢٠١١.

سابعاً : الإطار النظري للدراسة- النظرية الموجهة للدراسة:

عمدت الباحثة من خلال الدراسة الراهنة إلي تسليط الضوء على الاحتجاجات السياسية ودوافعها وأسباب انتشارها في المجتمع المصري والأساليب المختلفة لهذه الاحتجاجات وأثر ذلك علي عملية التغيير السياسي في المجتمع المصري، وذلك من خلال الدراسة المتعمقة لأحد أكثر الحركات الاحتجاجية تأثيرا في الوطن العربي والتي استطاعت في فترة وجيزة (إحداث تغيير سياسي كبير) تجسد في قدرتها علي إزاحة النظام السياسي الحاكم المتمثل في جماعة الاخوان المسلمين والرئيس المعزول (محمد مرسي)، كما استطاعت حركة تمرد وقبل الوصول لهدفها الرئيسي (تغيير النظام) أن تستقطب دعم الكثيرون من كل أطياف المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني سواء بالعضوية في الحركة أو المساندة والتكاتف والدعم.

وقد تبنت الباحثة "نظرية تعبئة الموارد" Resource Mobilization Theory كموجه للدراسة الحالية، حيث تعتبر نظرية "نظرية تعبئة الموارد" أنسب النظريات التي تساعدنا في فهم الفعل السياسي للحركات الاجتماعية والاحتجاجية، وكذلك التغيير السياسي وآثاره وانعكاساته على المجتمع.

**** نظرية تعبئة الموارد: (Resource Mobilization Theory):**

تبلورت نظرية تعبئة الموارد في الستينات من القرن الفائت ارتكانا علي فهم خاص يبحث في بناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة فى الفعل الاحتجاجي، بدون اغفال القدرة علي استعمال هذه الموارد، وقد ظهرت الارهاصات الأولي لهذه النظرية في أمريكا في سياق البحث عن اطار تحليلي للحركات الاجتماعية خصوصا مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة ويعد أوبرشال وجامسون وتيلي وماكرثي زالد من أبرز منظري هذا الاتجاه .(العطري،٢٠١١، ص ٢٢).

ومع ظهور نظرية تعبئة الموارد، أصبح ينظر للحركات الاجتماعية على أنها استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثاً في المجتمع، وعليه لا يتوجب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي للعملية السياسية، وذلك انطلاقا من تفسير شكل الحركات الاجتماعية بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي. (نور الدين، ٢٠١١، ص١٤٧) وتري نظرية (تعبئة الموارد) أن توزيع المصادر داخل المجتمع ليس متساوياً، ومن ثم فهناك مجموعات تمتلك وتسيطر علي مصادر أكثر من غيرهم، ولذلك تسعي كثير من الحركات الاجتماعية أن تتجاوز ضعف المصادر في سبيل تحقيق ما تسعي إليه من تغيير داخل المجتمع، ونظرية تعبئة الموارد تحاول

فهم الطريقة والآلية التي تستطيع بها هذه الحركات تجاوز هذا الخلل في توزيع المصادر داخل كثير من المجتمعات. (القحطاني، ٢٠١٧، ص٢٨٦) .

ويحدد علماء الاجتماع ثلاثة موارد حاسمة لظهور الحركة الاجتماعية ونجاحها: الموارد المادية والبشرية والأخلاقية. وتتمثل الموارد المادية في المال اللازم لتنظيم اجتماعات الحركة وتوفير المعدات اللازمة، بينما تتألف الموارد البشرية في المقام الأول من القادة الأكفاء وأعضاء موثوق بهم حيث يعمل القادة علي تأطير المطالب وعمل التكتيكات التنظيمية للفرص السياسية، بينمايمكن للأعضاء الموثوق بهم أن يكونوا أداة حاسمة لتعبئة الأفراد من خلال مناقشة نشاطهم مع العائلة والأصدقاء، زملاء العمل، والشركاء، وهذه المحادثات التي تتم وجها لوجه يكون لها تأثير قوي في عملية التعبئة، في حين أن المورد الأخلاقي يتمثل في عبارات دعم الحركة من المشاهير والتعاطف العام بجانب الشرعية السياسية(Rohlinger&Gentile,2017,p11-12).

تعتمد نظرية تعبئة الموارد علي كيفية قيام الجماعات بالتنظيم اللازم لتحقيق أهدافها من خلال تعبئة مواردها وتطوير إتاحة الفرص السياسية للأعضاء وتستند النظرية إلي مفهوم الموارد مثل الوقت والمال والمهارات التنظيمية والفرص الاجتماعية والسياسية ذات الأهمية البالغة في نجاح الحركات الاجتماعية، وبالرغم من أن الموارد تختلف بين الحركات الاجتماعية فإن إمكانية الوصول إلي الموارد المناسبة والقابلة للتطبيق وقدرات الجهات الفاعلة علي استخدامها بشكل ملائم وفعال هي أمور حاسمة في العمل الجماعي بحيث يتوفر المال والمرافق التنظيمية والوعي العام ووسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي في حين تشمل الأخيرة الشرعية والولاء والروابط الشخصية والاهتمام العام والسلطة والالتزام الاخلاقي علي حد قول كانل ١٩٩٧عندما أكد علي أن الطبيعة السياسية للحركات الجديدة وفسرها بأنها صراع علي توزيع الموارد في الساحة السياسية وتنهض الحركات علي إجراءات إدارة الموارد في إحداث التغيير السياسي وقد طورها ادوارد وجيلهام ٢٠١٣ من خلال مشاركة المواطنين في تجمعات تطوعية والمشاركة في استرتيجيات الاتصال والتوعية للعمل علي تحقيق أهدافها والتجمع في دوائر اجتماعية لمنازعة الحكومة علي عدد من الاهتمامات السياسية مثل المساواه الاجتماعية،والحقوق المدنية، وحقوق المرأه والبيئة تارو٢٠١١. (Abdullah,2018,p.1:5).

وقد أكدت النظرية على الطرق التي تستغل من خلالها جماعة من الناس الموارد المتاحة في تحويل السخط إلى حركة، ويتوقف نجاحها على الكيفية التي تعبئ بها هذه الموارد، كما تمارس القيادة دوراً جوهرياً في هذا الصدد، فالقادة لا يعبئون فقط أولئك الذين تعرضوا مباشرة لخبرات غير طيبة مع النظام، ولكن أيضا الآخرين ممن لم يعانوا مثل هذه الخبرات (نوير، ٢٠٠٨، ص١٠٤)، وهناك اتفاق بين الرواد المؤيدين لنظرية تعبئة الموارد علي أن زمن ومكان الحركة الاجتماعية يتأثر قليلا أو كثيرا بظهور واختفاء الحرمان الموضوعي، أو الاحساس الذاتي بالمعاناة والحرمان النسبي، ووفقا لما قاله أوبرشال ١٩٧٣ بأن المشكلة الرئيسية في أي حركة ليست في وضع معتقدات جديدة مبتكرة وأفكار معارضة، ولكن في تحقيق التماسك الشديد في الشبكة التنظيمية (شومان،١٩٩٦، ص١٦٢).

***الاحتجاج السياسي : الانتشار الواسع في ظل الأزمة البنيوية لمنظمات المجتمع المدني وغياب المعارضة المنظمة.**

تعتبر الاحتجاجات من بين أهم الأساليب الحديثة التي تتبناها الجماهير الشعبية الطامحة إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي السائد بطرق سليمة، الشيء الذي يجعلها تستقطب الكثير من المتضررين وتستهوي فئات عريضة من الجماهير. ومن الملاحظ أن الحركات الاحتجاجية قد تزايدت بشكل سريع في عالمنا العربي. (الهروي، ٢٠١١، ص٦)، وقد بدأت الاحتجاجات السياسية في مصر فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، ولكن سرعان ما انتقلت إلى قضايا الداخل .

وقد قدم "برتاتشاتري" دافعا قويا لظهور الحركة الاحتجاجية كنتيجة طبيعية لتهميش المجتمع سياسيا (المحرومون سياسيا) وشعوره بالاغتراب السياسي، وغياب دور الوسطاء السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني في الحوار والاتصال بالسلطة، فتظهر الحركة الاحتجاجية كفاعل سياسي من خلال ايصال المطالب السياسية لأفراد المجتمع إلى السلطة .(الخرابشة، ٢٠١٤، ص٢٨)، ويعود ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها المصرية إلى وجود مجموعة من الإشكاليات الحياتية التي تولدت نتيجة المسارات التي نهجتها الدولة (داخلياً وخارجياً. (صيام، ٢٠٠٩، ص ٢١٩).

والواقع أن التطور الذي طرأ على ثقافة الاحتجاج بعد تفعيل مفهوم مؤسسات المجتمع المدني واستبداله بمؤسسات الدولة، سمح بوجود ثقافة خاصة وجديدة بديلاً عن ثقافة الصمت أو الخوف التي فرضتها آليات ووسائط الدولة، تلك التي عملت بقوة على مأسسة القهر والاخضاع والتمييز وغياب وتفتيت الوعي الجماعي، وغياب المشاركة السياسية "الحقيقية".(صيام، ٢٠٠٩، ص ١٥٨) بالإضافة الي غياب الدور الفاعل والمؤثر للمعارضة السياسية قد أدي الي تعميق الأزمة البنيوية وتنامي ثقافة الاحتجاج فى المجتمع المصري .

***التغيير السياسى (هدف مشترك وأيدولوجيات مختلفة):**

عرفت الباحثة التغيير السياسي إجرائياً علي اعتبار انه " عملية التغيير الكلية أو الجزئية التي تحدث للبنى السياسية في مجتمع ما ويتم الانتقال من خلالها الي نظام سياسي مختلف عن سابقه، بمشاركة العناصر الفاعلة المكونة للنظام السياسي وذلك باستخدام أساليب الضغط السياسي كالمظاهرات والاحتجاجات من خلال مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية أو بالتغيير الشامل من خلال الثورة الشعبية علي النظام الحاكم " وفي التغيير السياسي وحتى نحصل على تفعيل العملية التغييرية وتحقيقها لا بد من إعادة ثقة المواطن في مؤسسات دولته من خلال عدة جوانب فالعمل على نزاهة العملية الانتخابية. وإشراك فعلي للفواعل الحكومية وغير الحكومية. (بوروبي، ٢٠١٦، ص١٤٨) .

ويمكن اختصار مطالب الحركات الاحتجاجية فى البلدان العربية فى اشكالية التغيير، من خلال مسألتين رئيسيتين وهما: تغيير السلطة السياسية (أي الفاعلين الرئيسين في القرار السياسي) من جهة، ثم تغيير قواعد الممارسة أو الفعل السياسي (أي مجمل السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الأنظمة العربية) من جهة ثانية. .(فريد & كجي، ٢٠١٨، ص٩٦).

وهذه المطالب التي هي مطالب جمعية تعمل علي تعزيز الهوية الجمعية وتجاهل الاختلاف الأيديولوجي في سبيل تحقيق الهدف المنشود.

***حركة "تمرد" المصرية (النشأة – الأهداف – النتائج):**

خرجت مظاهرات ضخمة في محافظات مختلفة تدعو إلىالاطاحة بالرئيس مرسيفي يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وأعطى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الرئيس ٤٨ ساعة للاستجابة لمطالب الشعب.(El Maghraby &Abu ElEla,2014,p232)

وقد شاركت العديد من القوي السياسية المصرية فى ثورة ٣٠ يوليو ٢٠١٣، وكان أهم تلك القوى هي حملة تمرد التي قادها مجموعة من الشباب الرافضة لحكم جماعة الإخوان حيث بدأت حملة في إبريل عام ٢٠١٣م لسحب الثقة من الرئيس مرسي والدعوة لإنتخابات رئاسية مبكرة، خاصة بعد حصولها على دعم وتأييد كبير من القوى والأحزاب السياسية والإعلاميين وبعض رجال الأعمال وقامت بدعوة المواطنين إلى النزول للشوارع والميادين في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣م، (العجارمة، ٢٠١٤، ص ٢٥٠)، وقد تمثل النجاح الذي حققته حركة "تمرد" في مصر، في قدرتها على الحصول على ما يزيد عن ٢٢ مليون توقيع لسحب الثقة من الرئيس السابق محمد مرسي، وعلى الحشد الهائل في ٣٠ يونيو الماضي، ما أسفر عن إسقاط حكم الإخوان المسلمين. (هيئة، ٢٠١٣، ص ١٢٦).

أول من بادر للانضمام إلى مجموعة المؤسسين، هم الشباب الناصري؛ وبعدها بدأ الانتشار داخل كل الكيانات، والاتجاهات الأخرى، التي أعلنت دعمها لتمرد . (طلبة، ٢٠١٤، ص١٦٠)

ثامناً : الإجراءات المنهجية للدراسة:

❖ **نوع الدراسة:**

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية والتي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف ما، تغلب عليه صفة التحديد ؛ وعلى ذلك تقوم الدراسة الوصفية بوصف ما هو كائن عن طريق جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة وجدولتها وتبويبها، ثم تفسير تلك البيانات واستخلاص التعميمات والاستنتاجات .(عبد الصادق، ٢٠١٤، ص١٩٠) .

ويقوم المنهج الوصفي على قاعدتين هما :التجريد التي هي تمييز الظاهرة كما وكيفا بغرض إظهارها أو تحديدها بصورة أوضح، وقاعدة التعميم التي هي إصدار الحكم على الظاهرة في إطار الفئة أو العينة التي تمت دراستها.(الحروب، ٢٠١٢، ص٣٩).

❖ **منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة علي منهج المسح بالعينة حيث يعد هذا المنهج أفضل المناهج البحثية القادرة على تحقيق أهداف الدراسة وذلك باستخدام (أداة تحليل المضمون) ويعرف تحليل المضمون بأنه:[الأسلوب الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوي الظاهر للاتصال]، كما يعرف بأنه: أداه للبحث تستخدم في وصف وتحليل محتويات المؤلفات أو الأقوال أو الأحاديث العامة، أو الرسائل ويتم ذلك عن طريق تصنيف منظم للمادة موضوع الدراسة إلى فئات معينة، ثم يعبر عنها بصيغ كميه.(وجيد، ٢٠١٤،ص٣٩٨٧)، وتعرف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية تحليل المضمون بأنه أحد المناهج المستخدمة في دراسة مضمون وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية وذلك لاختيار عينة من المادة موضوع التحليل وتقسيمها وتحليلها كما وكيفيا على أساس خطة منهجية منظمة (رشيد، ٢٠١٧، ص١٥).

❖ **مجتمع الدراسة:**

مجتمع الدراسة هو جميع مفردات الدراسة التي درستها الباحثة، وهي ما قدم من مضمون اخباري منشور عن احتجاجات (تمرد) في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم لمدة ١٥شهراً في الفترة من ١-٤-٢٠١٣م إلى١-٧- ٢٠١٤ م، وقد حددت الباحثة

تاريخ البدء إبريل-٢٠١٣ أي قبيل الاعلان الرسمي عن حملة تمرد (نموذج موضوع الدراسة) حيث عقد المؤتمر الصحفي لتدشين حملة «تمرد»، في يوم الأحد، الموافق ٢٠١٣/٤/٢٨، في الدقي؛ تلاها أول فاعلية، يوم ٢٠١٣/٥/١، في ميدان التحرير، بالقاهرة، وقد حددت الباحثة مدة ١٥ شهراً لضمان تغطية كل ما يخص الظاهرة موضوع الدراسة حتي انتهاء الانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠١٤.

وقد صدر العدد الأول من صحيفة المصري اليوم يوم ٧ يونيو ٢٠٠٤، و هي أعلى الصحف المصرية المستقلة توزيعا وتصدر مطبوعة باللغة العربية و تنشر موقعا باللغتين العربية و الإنجليزية على الويب.(الصفحة الرسمية لجريدة المصري اليوم على فيسبوك)، وقد اختارت الباحثة صحيفة المصري اليوم لعدة أسباب منها :

- ❖ أنها صحيفة مستقلة تعرض الرأي والرأي الآخر
- ❖ تعد من أكثر الصحف انتشارا (كصحيفة مطبوعة) ومتابعة (كموقع اليكتروني) وتحظي بمتابعة كبيرة علي مواقع التواصل الاجتماعي حيث تخطي عدد متابعين الصفحة الرسمية لهم علي فيسبوك في يناير٢٠١٩ العشرة ملايين ونصف متابع
- ❖ توفر خدمة ارسال الرسائل القصيرة التي تحتوي على الأخبار العاجلة المنوعة من خلال اشتراك رمزي

وقد فضلت الباحثة تحليل الأخبار الواردة علي الموقع الاليكتروني للصحيفة عن النسخة المطبوعة مع ظهور القارئ الرقمي الذي أصبح يفضل الاطلاع على الأخبار و المعلومات في المواقع الالكترونية، بسبب

- ❖ تمتعها بخصائص فنية كأن يتم تحديثها باستمرار
- ❖ توفرها على كم هائل من المعلومات
- ❖ يتم اقتناؤها بطرق تفاعلية مختلفة
- ❖ بالإضافة إلي مواجهة الصحف المكتوبة على المستوى العالمي صعوبة كبيرة، بسبب غلاء مادة الورق و الطباعة و قلة المادة الإعلانية التي فضلت التلفزيون و الانترنت (الجابري، ٢٠١٦، ص١٩٤)

❖ **أداة الدراسة:**

اعتمدت الدراسة علي (استمارة تحليل مضمون) وذلك لكل ما قدم من مضمون اخباري منشور عن (تمرد) كنموذج لحركات الاحتجاج السياسي في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري لمدة (١٥ شهراً) في الفترة من ١-٤-٢٠١٣م إلى ١-٧- ٢٠١٤ م،وقد اعتمدت الباحثة علي (الموضوع) كوحدة باعتبارها أفضل وحدات التحليل وتصنيف المضمون الاخباري المنشور عن (تمرد) خلال هذه الفترة إلي فئات الإجابة علي تساؤلات الدراسة من خلال تحليلها كميا وكيفيا وهذه الفئات كالتالي:

أ- التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون (ماذا قيل؟) وتشمل الفئات الآتية:

١- واقع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي: ويندرج تحت هذا التقسيم

- تدشين الحركة وجمع التوقيعات:المضمون الاخباري المنشور في صحيفة المصري اليوم (الموقع الاليكتروني) عن تدشين تمرد و مسار جمع التوقيعات من المواطنين بواسطة أعضاء تمرد.
- مساندة الحركة من الشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني:المضمون الاخباري المنشور في صحيفة المصري اليوم (الموقع الاليكتروني) عن تضامن بعض الشخصيات العامة والمشاهير والأحزاب مع حركة تمرد.
- مطالب وأيديولوجية الحركة: المضمون الاخباري المنشور في صحيفة المصري اليوم (الموقع الاليكتروني) عن مطالب حركة تمرد و النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات الموجهة للسلوك الجمعي لحركة تمرد.
- استجابات النظام لمطالب الحركة: المضمون الاخباري المنشور في صحيفة المصري اليوم (الموقع الاليكتروني) عن أسلوب استجابة النظام الحاكم لمطالب الحركة الاحتجاجية (تمرد) .
- فعاليات احتجاجات تمرد : المضمون الاخباري المنشور في صحيفة المصري اليوم (الموقع الاليكتروني) عن المظاهرات والمؤتمرات والاجتماعات لتمرد.

٢- دوافع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي

- تهميش بعض الفئات الاجتماعية : ونقصد به تهميش النظام لبعض الفئات في المجتمع واهدار حقوقهم مثل (المعاقين – الموظفين المؤقتيين)
- سوء الأوضاع السياسية: كمحاولة النظام السياسي (الاخوان) فرض سيطرته علي مؤسسات الدولة .
- تدني المستوي الاقتصادي للمواطنين : نتيجة تدهور الاقتصاد المصري .
- اضطراب الأحوال المعيشية :حيث يشير مستوي المعيشة كمؤشر نوعي إلي مؤشرين كميين هما مؤشر الأسعار ومؤشر الأجور وكلما زادت الفجوة بينهما كلما انخفض مستوي المعيشة.

- ضعف الاحزاب السياسية : المضمون الاخباري المنشور في صحيفة المصري اليوم (الموقع الاليكتروني) عنضعف الاحزاب السياسية وقيادة حركة تمرد لمبادرة اسقاط النظام .

٣- تأثير حركة تمرد علي التغيير السياسي في مصر

- المساهمة في تغيير النظام الحاكم : من خلال تغيير نظام الاخوان المسلمين
-المشاركة في تغيير الدستور : مشاركة بعض الأعضاء من حركة تمرد فى لجنة الخمسين لإعداد الدستور.
- انتشار ثقافة التمرد في المجتمع المصري : انتقال حالة التمرد إلي العديد من المؤسسات المجتمعية .
- تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع المصري: من خلال خلق حالة من الحراك السياسي في المجتمع المصري والدعوة المؤثرة للمشاركة فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في الفترة التي تلت تغيير نظام الاخوان.
- نشر أفكار حركة تمرد في المجتمع العربي : من خلال انتشار أفكار الحركة في بعض البلدان العربية مثل تونس والسودان .

٤- التحديات التي واجهت تمرد كحركة للاحتجاج السياسي

- الانشقاقات والانقسامات داخل الحركة: الاختلافات الفكرية بين مؤسسي وأعضاء الحركة والقرارات المنفردة التي اتخذتها بعض القيادات دون الاجماع عليها.
- سن قانون التظاهر : قانون التظاهر رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ وهو القانون الذي عمل علي تنظيم الاجتماعات والتظاهرات السلمية والتي رآه البعض تقييد لحرية التظاهر السلمي.
- تراجع تأثير مواقع التواصل الاجتماعي: حيث لعبت مواقع التواصل دورا كبيرا في الحشد والتعبئة في ثورة يناير ٢٠١١ ولكن تراجع تأثير هذه المواقع في احداث ٣٠ يونيو.
- رغبة حركة تمرد في التحول الي حزب سياسي: بعد تحقيق هدفها الرئيسي بإسقاط نظام (الاخوان)

٥- مستقبل تمرد كحركة احتجاج سياسي

- تغلب الحركة علي مشاكلها الداخلية:من خلال تجميع الآراء والاتفاق علي أهداف وخط سير محدد.
- تواصل حركة تمرد مع الشعب: من خلال المساهمة في الأحداث المجتمعية ومشاركة الشعب.
- دخول الانتخابات البرلمانية : بترشح بعض أعضاء حركة تمرد فى الانتخابات البرلمانية
- احتواء النظام السياسي للحركة: ونعني به سيطرة النظام السياسي الحاكم علي قرارات وردود أفعال تمرد.
- التماسك الفكري للحركة: بمعني قدرة تمرد الاتفاق فيما بينهم والتمسك بالفلسفة والأيدولوجية التي انطلقت منها الحركة.

ب- التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل (كيف قيل ؟):

١- توصيف عينة الدراسة : من خلال توزيع المضمون الاخباري المنشور علي الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن تمرد علي شهور السنة. (حسب ما اتيح للباحثة)

٢- فئة شكل المضمون الاخباري : من خلال توزيع المضمون الاخباري المنشور علي الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن تمرد (حسب ما اتيح للباحثة) علي شكل الخبر حسب الفئات الفرعية الموضحة فى الجدول التالي:

- الخبر : هو تقرير عن حدث لم يكن معروفا عند الناس من قبل، جمع بدقة من مصادر موثوق بصحتها، على أن يتناول كتابته محررون متخصصون في العمل الصحفي(أبو عرجه، ٢٠٠١، ص١٥)
- التقرير: فن يقع ما بين الخبر والتحقيق الصحفي لا يقتصر على الوصف المنطقي والموضوعيللأحداث وإنما يسمح في الوقت نفسه بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير، فكلما كان المحرر شاهد عيان على الحدث زادت فرصة النجاح أمام التقرير الصحفي.(رشيد، ٢٠١٧، ص ٢٢)
- المقال: هو فن صحفي فكري تشكل الأحداث والظواهر والتطورات والأفكار الراهنة والمطروحة موضوعه ويتميز بمعالجة هذه الموضوعات العامة والآنية بقدر كبير نسبيا من الشمولية والعمق مستخدما أسلوب العرض والتحليل والتقييم والاستنتاج والمقال يعبر عن رأي كاتبه.(رشيد، ٢٠١٧، ص ٢٢)
- الحديث أو الحوار : ونعني به حوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات يستهدف الحصول على أخبار ومعلومات جديدة أو شرح وجهة نظر معينة أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية. (رشيد، ٢٠١٧، ص ٢٢)

٣- فئة وسائل الايضاح المصاحبة:

- الصور : وتقصد بها الباحثة مجموعة الصور المصاحبة للحدث والمنشورة مع الخبر وليس الصور الشخصية أو الأرشيفية.
- الفيديو : مقطع الفيديو المصاحب للخبر .

- استطلاع الرأي : وهو عبارة عن عرض مجموعة من الأسئلة لاستطلاع رأي الناس في موضوع معين ومن ثم تحليلها للخروج ببيانات كمية، وعادة ما يتم ارفاق نتائجه مع الخبر بهدف تأكيده.

- تقليدي : وتقصد به الباحثة الخبر التقليدي المصاحب بصورة للفاعل الرئيسي في الخبر أو صورة أرشيفية أو بدون.

❖ **إجراءات الصدق والثبات:**

بعد انتهاء الباحثة من تصميم استمارة تحليل المضمون وتقسيم الفئات ووضع التعريفات الاجرائية لها قامت بعرضها على عدد (٥) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعات الاسكندرية ، طنطا، كفر الشيخ وقد تم التوافق على الاستمارة بنسبة لم تقل عن (٨٥%)، وبعد إجراء بعض التعديلات علي الاستمارة تم اعتماد صياغتها بصورتها النهائية.

تاسعاً : نتائج الدراسة التحليلية (التحليل الكمي والكيفي) (فئات ماذا قيل ؟)

١- واقع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي: ويندرج تحت هذا التقسيم

جدول رقم (١)

يوضح واقع "حركة تمرد الاحتجاجية"

م	واقع تمرد	ك	%
١	تدشين الحركة وجمع التوقيعات	٧٥	%١٦.٤
٢	مطالب وأيدولوجية الحركة	٦٢	%١٣.٦
٣	مساندة الحركة من الشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني	١٤٦	%٣٢.٠
٤	استجابات النظام لمطالب الحركة.	٥٥	%١٢.١
٥	فعاليات احتجاجات تمرد	١١٨	%٢٥.٩
الاجمالي		٤٥٦	% ١٠٠

يبين الجدول أعلاه توزيع الأخبار المنشورة في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن واقع "حركة تمرد الاحتجاجية" طبقاً للتكرارات التالية:

- تصدر تحليل المحتوي المنشور عن مساندة الشخصيات العامة فئات ماذا قيل عن واقع "حركة تمرد الاحتجاجية" بنسبة ٣٢% وهو ما يعكس ارتفاع نسبة (الدعم المجتمعي) الذي قُدم لتمرد وهو ما يؤكد الهوية الوطنية والجمعية للحركة منذ تدشينها وقد تنوعت المساندة المجتمعية للحركة من أغلب أطياف المجتمع فى معظم المجالات بداية من انضمام عناصر كانت تعمل مع النظام («كفاية»: مستشارة سابقة للرئيس أعلنت انضمامها لحملة «تمرّد» لسحب الثقة منه) ، وقيادي سابق بجماعة الإخوان المسلمين، مرورا بجبهة الانقاذ («الغزالي حرب»: «جبهة الإنقاذ» تشارك في حملة «تمرد» لإسقاط مرسي١٢) والأحزاب («التحرير المصري» يعلن انضمامه إلى «تمرد» لسحب الثقة من مرسي، حزبًا وحركة بالمنيا تشكل لجنة تنسيقية للتحضير لفعاليات «٣٠ يونيو») والنقابات المهنية («النقابات المهنية» و«الاجتماعيين» يعلنون مشاركتهم في «تمرد» والنخبة السياسية فى مصر لتمرد والعديد من الشخصيات البارزة بجانب انضمام بعض التيارات الاسلامية لدعم الحركة والمشاركة معهم.

- في حين جاء تحليل المحتوي المنشور عن فعاليات احتجاجات تمرد ثانياً بنسبة ٢٥.٩% وهي نتيجة منطقية توضح مدي النشاط الذي تمتع به (شباب تمرد) وتعكس قوة الحراك السياسي المناهض للنظام الحاكم المتمثل فى جماعة الإخوان المسلمين وقد تنوعت الفعاليات ما بين مظاهرات ومؤتمرات حاشدة (مؤتمر حاشد لحركة «تمرد» بحضور مؤسسيها في الإسكندرية الأربعاء) وسلاسل بشرية (مظاهرات وسلاسل بشرية للتنديد بمرسي و«الإخوان» في المحلة) ومسيرات (الآلاف يشاركون في ٦ مسيرات بطنطا للمطالبة برحيل النظام) وذلك منذ بداية الحملة وحتي يوم ٣٠-٦-٢٠١٣ («٣٠ يونيو» في صور.. ملايين في الميادين لسحب الثقة من مرسي)، بالإضافة إلي تنوع أماكن هذه الفعاليات داخليا وخارجياً (جاليات مصر بأوروبا تتظاهر أمام البرلمان الأوروبي لنزع شرعية حكم «الإخوان») .

- و جاء تحليل المحتوي المنشور عن تدشين الحركة وجمع التوقيعات ثالثاً بنسبة ١٦.٤% بداية من اعلان تدشين الحركة عبر مواقع التواصل وفى المؤتمر الصحفي لانطلاقها والمتابعة الآنية لتحركات أعضاء حركة تمرد وعدد التوقيعات فى المحافظات («تمرد»: جمعنا أكثر من مليوني توقيع لسحب الثقة من مرسي في ١٠ أيام، بالصور والفيديو: «تمرد» تواصل جمع التوقيعات بالدقهلية، «تمرد»: جمعنا مليون ونصف توقيع من محافظة المنوفية،مليون توقيع لـ«تمرد» ضد مرسي بالشرقية.. وحتي الاعلان النهائي عن عدد المشاركين فى الحملة ٢٩-٦-٢٠١٣ («تمرد»: جمعنا ٢٢ مليونًا و١٣٤ ألفًا و٤٦٥ توقيعًا لسحب الثقة من مرسي).

- و جاء تحليل مضمون المحتوي المنشور عن مطالب وأيديولوجية حركة تمرد رابعاً بنسبة ١٣.٦% وهي النسبة التي تعكس مدي وضوح مطالب الحركة بالنسبة للمواطنين وتؤكد علي خروج الحركة من وسط الشعب وقد تركزت مطالب الحركة علي (إجراء انتخابات رئاسية مبكرة) ثم تصاعدت المطالب مع تعنت النظام إلي المطالبة برحيل النظام(«تمرد»: لا نقبل أي حلول جزئية.. ومجلس رئاسي وحكومة «تكنوقراط» عقب «٣٠ يونيو») وتطور الأمر بعد المواجهات التي حدثت بين النظام وأنصاره من جهة وأعضاء تمرد من جهة أخري إلي المطالبة بمحاكمة قيادات النظام(الرحيل أو انتظار «محاكمة ثورية») واستمرت مطالب الحركة بعد نجاحها في تغيير النظام، حيث قامت حملة تمرد بالدعوة إلي تغيير(دستور الاخوان) وأطلقت حملة (اكتب دستورك) وساهمت بشكل فاعل في إثراء الحياة السياسية في مصر، اما فيما يخص أيديولوجية تمرد وكما جاء علي لسان (عضو اللجنة المركزية بحملة تمرد) الفلسفة التى قامت عليها حملة «تمرد»، هي نقل الثورة من الميدان إلى المجتمع، وإعادة جماهير الشعب طرفاً أصيلاً في عملية التغيير، وقد كانت بساطة الفكرة وقدرتها على إقناع المواطن البسيط شرطاً أساسياً في تقبلها شعبياً، فقد ضاق المجتمع بشكل كبير من أحداث العنف السياسى التى جَرَّت جماعة الإخوان البلاد إليها، منذ الاعتداء على المتظاهرين السلميين أمام الاتحادي، ونستطيع ان نستخلص من تحليل فئات مضمون ماذا قيل الاخبارية ومما عاصرته الباحثة أن (تمرد حركة احتجاج شعبية) موجهة للمصريين جميعا بلا تمييز وضمت في عضويتها مختلف الفئات والأيدولوجيات والثقافات وما يؤكد وطنية الحركة هو رفضهم للتدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية والحرص علي استقلال القرار الوطني وهو ما يتضح في تصريح مُنسق «تمرد»: رفضت مقابلة مُساعد كاثرين أشتون.. والحملة تستقوي بالشعب، كما أن الحركة لم تخرج عن الاطار السلمي (مؤسسو «تمرد» يتعهدون في «قسَم الحملة» بإنهاء حكم مرسي «سلميًا»).

- و جاء تحليل محتوي المضمون الاخباري المنشورلفئات ماذا قيل عن استجابات النظام لمطالب الحركة أخيراً بنسبة ١٢.١ % وباتجاه سلبي حيث لم يسع النظام إلي احتواء الشباب الثوري والتحركات الشعبية بل قابل ذلك بعدم اكتراث وتعال دون الارتكاز علي أي انجاز ملموس في المجتمع (الحزب الحاكم «الحرية والعدالة»: توقيعات «تمرد» لن تستطيع إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، «الإخوان»: «تمرد» مخالفة للدستور والقانون ولا نعطيها أي اهتمام : مرسي يتعامل بـ«لغة تعالٍ» مع «تمرد») وحين تأكد النظام من جدية الحركة والدعم الشعبي والنخبوي الهائل لجأ إلي أسلوب (التهديد وتخويف المعارضين) ودفع أنصاره لمواجهة تمرد وهو ما زاد من حدة الاستقطاب في المجتمع المصري وخلق حالة من القلق خوفاً من اندلاع الحروب الأهلية وهو ما عبر بشكل واضح عن عدم امتلاك النظام لأي قدراتحقيقية أو حنكة سياسية تسمح له بتسيير أمور بلد كبير كالمجتمع المصري.

٢- دوافع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي

جدول رقم (٢)

يوضح دوافع "حركة تمرد الاحتجاجية "

م	الدوافع	ك	%
١	تهميش بعض الفئات الاجتماعية	١٩	%١١.١
٢	سوء الأوضاع السياسية	٧٨	%٤٥.٦
٣	تدني الحالة الاقتصادية للمواطنين	٣٣	%١٩.٣
٤	اضطراب الأحوال المعيشية	٢٩	%١٧.٠
٥	ضعف الأحزاب السياسية	١٢	%٧.٠
الاجمالي		١٧١	% ١٠٠

يبين الجدول أعلاه توزيع الأخبار المنشورة في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن واقع "دوافع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي " طبقاً للتكرارات ما يلي:

- تصدر تحليل المحتوي المنشور عن سوء الأوضاع السياسية فئات " دوافع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي "بنسبة ٤٥.٦% وهو ما يؤكد علي افتقاد (نظام الاخوان المسلمين) لأي رؤية سياسية في إدارة البلاد، حيث قام النظام الحاكم بارتكاب العديد من الأخطاء الجسيمة التي حركت الشارع السياسي ضده، بداية من (الاعلان الدستوري) الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسي وعطل فيه القانون والدستور، ثم سعي جماعة الاخوان المسلمين التي ينتميإليها رأس النظام في ذلك الوقت إلي السيطرة علي مفاصل الدولة من خلال المحاولات المستميتة بزرع أعضاءها في مراكز القوى داخل الدولة المصرية وهو ما عرف بـ (الأخونة)،و صياغة الدستور

المصري الجديد دون مشاركة القوى السياسية والحقوقية المختصة وهو ما أكده جورج إسحاق بقوله : «مرسي ليس أهلاً للرئاسة.. ولا يحترم قيمة مصر»، وإقراره بالاستفتاء بأكثرية ضئيلة بجانب الفشل في إدارة العديد من الملفات السياسية التي عجلت بتفجير الاحتجاجات منهاقضية (سد النهضة في أثيوبيا).

- في حين جاء تحليل المحتوي المنشور عن تدني الحالة الاقتصادية للمواطنين ثانياً بنسبة ١٩.٣% حيث اتسمت فترة حكم الاخوان المسلمين بعدم وجود رؤية اقتصادية وإدارية واضحة بالإضافة إلي التضييق على بعض المستثمرين لصالح رموز الاخوان وهو ما أدي الي: زيادة الدين العاموتآكل الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية، وتراجع معدلات النموو تهاوى مؤشرات البورصة، تراجع تصنيف مصر الائتماني، حيث تشير إحصاءات البنك المركزي المصري إلى أن الدين العام ارتفع خلال فترة حكم الإخوان المسلمين بنحو ٢٣.٣٦% بعدما سجل مستوى ١٥٢٧.٣٨ مليار جنيه مقارنة بفترة المقارنة فى عام ٢٠١٢ خلال فترة المجلس العسكري والتي كانت مستويات الدين عند ١٢٣٨.١١ مليار جنيه، وزادت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى بنحو ١٠%، بعد أن ارتفعت من ٧٩% إلى نحو ٨٩% خلال عام الاخوان، إلى جانب استمرار تآكل الاحتياطي النقدي من الدولار لدى البنك المركزي ووصل إلى نحو ١٤.٩٣ مليار دولار بدلا من ١٥.٥٣ مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها ٣.٨%. (حماد، ٢٠١٤) الأمر الذي أدي الي انتشار البطالة وتدهور سوق العمل وارتفاع الأسعار وهو ما زاد من حدة الاحتجاجات (بالفيديو والصور.. مسيرة من السيدة زينب لـ«التحرير» في مليونيه «الإخوان جوعونا»).

- و جاء تحليل مضمون المحتوي المنشور عن اضطراب الأحوال المعيشية ويشير مستوي المعيشة إلي مستوي الثروة وتوافر السلع الضرورية لفئة اجتماعية في منطقة جغرافية ويقاس بمستوي الدخل، وجودة وتوفر الوظائف، والمساكن، ونسبة التضخم،و الرعاية الصحية أو ما يمكن تسميته بجودة الحياة (ويكبيديا،الموسوعة الحرة) وهو أمر تأثر به المجتمع المصري في ظل دافعية الاحتجاجات السياسية وانتقال السلطة وقد جاءت هذه النتيجة في الترتيب الثالث بنسبة ١٧% حيث عم الارتباك كل مجالات الحياة فى مصر خلال فترة حكم الاخوان فاندلاع الاحتجاجات والمظاهرات والمسيرات أدي اضطراب الأحوال المعيشية (بالصور.. مظاهرات ليلية ضد مرسي بالمحلة، مسيرات في بنها والخصوص للمشاركة في ٣٠ يونيو.. وإعلان العصيان المدني الأحد، الآلاف يشاركون في ٦ مسيرات بطنطا للمطالبة برحيل النظام) وقد كشفت وحدة الأبحاث التابعة لصحيفة "الإيكونوميست" البريطانية عن تراجع ترتيب مصر للمستوى الأخير لجودة العيش، وأكد التقرير أن التقييم شمل ٥ عناصر كبرى، وأكثر من ٣٠ عاملاً نوعياً، منها الأمن، الصحة والنظافة، الثقافة والبيئة، التعليم، والبنية التحتية وكان من أهم أسباب تدهور مستوي المعيشة فى مصر الفجوة الكبيرة بين الأسعار والاجور.

- و جاء تحليل مضمون المحتوي المنشور عن تهميش بعض الفئات الاجتماعية ويوصف التهميش كمصطلح اجتماعي بمن يعيشون خارج الأطر التقليدية والإقصاء لكثير من الفئات الاجتماعية (عوض،٢٠١٤،ص٢) في المرتبة الرابعة ً بنسبة ١١.١% حيث سعت جماعة الاخوان المسلمين إلي تهميش بعض الفئات الاجتماعية وازاحتها من المشهد مما دفع تمرد إلي المطالبة بحقوق الفئات المهمشة من ذوي الاعاقةوالعاملين المؤقتينومد مظلة التأمين الصحي والحماية الاجتماعية وقد أكد الأديب د. علاء الأسواني في مقالته المنشورة فى صحيفة المصري اليوم بعنوان (انفجروا.. أو موتوا).

- في حين كان تحليل المحتوي المنشور عن ضعف الأحزاب السياسية خامساً بنسبة ٧.٠% علي إنهبالرغم من ضعف الأحزاب السياسية فى مصر فقد ساندت أغلب الأحزاب السياسية حركة تمرد(«الكرامة» يعلن دعم «تمرد» وفتح مقاره لجمع استمارات سحب الثقة من مرسي،«المصريين الاحرار» يقرر فتح مقاره لتوزيع استمارات «تمرد»، «مصر القوية»: بحثنا مظاهرات «٣٠ يونيو» مع «التيار الشعبي») وإن كان من التقليدي أن تقود الأحزاب حركة المعارضة السياسية ولكن الواقع المأزوم للأحزاب السياسية في المجتمع المصري :على الرغم من أن بداية التجربة الحزبية في مصر تجاوزت المائة عام، فإن التجربة الحزبية المصرية لم تصل إلى مرحلة النضوج أو التبلور السياسي الكامل حتى الآن .وعلى الرغم من أن عدد الأحزاب في مصر بلغ بحلول العام ٢٠١٧ قارب مائة حزب، فإن التعددية الزائفة والهشاشة الحزبية لا زالت هي المسيطر على المشهد الراهن (عز، ٢٠١٧، ص ٢٦٦) ويمكن القول أن ضعف الأحزاب السياسية يعود إلي ضعف قدرة هذه الاحزاب على اكتساب الأعضاء الجدد بجانب ضعف البرامج الحزبية وأيديولوجياتها وعدم تحديثها بما يتماشى مع الواقع السياسيوعدم وجود صدي لها في الشارع المصري بقوة، بجانب تأثر نظرية إحلال و تكوين النخبة بعامل جديد تمثل فى القواعد الجماهيرية، التي اتخذت من الاحتجاجات و المظاهرات آلية لإعادة بناء النخبة .(البصراتي، ٢٠١٧، ص ١٩٩).

٣- تأثير حركة تمرد على التغيير السياسي في مصر

جدول رقم (٣)

يوضح تأثير "حركة تمرد الاحتجاجية " في التغيير السياسي في مصر

م	التأثير	ك	%
١	المساهمة في تغيير النظام الحاكم	٦٧	%٤٣.٨
٢	المشاركة في تغيير الدستور	٣٨	%٢٤.٨
٣	انتشار ثقافة التمرد في المجتمع المصري	٢٣	%١٥.٠
٤	تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع المصري	١٥	%٩.٨
٥	نشر أفكار حركة تمرد في المجتمع العربي	١٠	%٦.٦
الاجمالي		١٥٣	%١٠٠

يبين الجدول أعلاه توزيع الأخبار المنشورة في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن تأثير "حركة تمرد الاحتجاجية " في التغيير السياسي في المجتمع المصري طبقاً للتكرارات ما يلي:

- تصدر تحليل المحتوي عن تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع المصري فئات تأثير "حركة تمرد الاحتجاجية " في التغيير السياسي بنسبة ٤٣.٨% حيث لم يتوقف نشاط حركة تمرد عن اسقاط النظام بل عملت على تعزيز المشاركة السياسية فى المجتمع المصري من خلال الدعوة إلي:

- دعم الاقتصاد : («تمرد المنيا» تدشن صندوق «ساهم ولو بجنيه» لدعم الاقتصاد)
- حماية المكتسبات : حيث سعت الحركة من خلال دعم الحراك السياسي فى المجتمع بالدعوة إلي عدم التأثر ومواجهة دعاوي الاخوان بشرعية الرئيس المعزول د.محمد مرسي («تمرد» تدعو للاحتشاد بالميادين الأحد تحت شعار «الشرعية الشعبية»)
- المشاركة فى اعداد الدستور («تمرد» تطلق «مبادرة» لجمع اقتراحات المصريين للدستور الجديد، «تمرد» تدشن حملة «نعم للمشاركة في الدستور»
- تحفيز المواطنين علي المشاركة فى الانتخابات : سواء الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية علي الرغم من اختلاف أعضاء الحملة حول المرشح الذي ستدعمه (تمرد تبدأ الدعاية للمشير فى الصعيد، «تمرد» تعقد أول مؤتمر جماهيري لدعم السيسي للرئاسة بالدقهلية الثلاثاء)

- و جاء تحليل مضمون محتوي المنشور عن المشاركة في تغيير الدستور ثانياً بنسبة ٢٤.٨% ويعد مشاركة تمرد فى وضع الدستور من أفضل نتائج الاحتجاجات التي قادتها لما فى ذلك من مدلول علي نجاحهم في فرض تواجد الشباب وعلي أساس أن الدستور هو أولى خطوات إقامة النظام البديل للدولة القديمة، والذى يقوم على مبادئ الثورة من الحرية والديمقراطية إلى العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وقد شاركت تمرد فى لجنة (الخمسين) والتي كلفت بتعديل الدستور(عضوا «تمرد» بـ«لجنة الخمسين» يلتقيان مع دستوريين وقوى سياسية لمناقشة مقترحاتهم) ولم يكن مشاركة تمرد في تعديل الدستور اعتباريا حيث دخلت الحركة في صدامات مع القوي السياسية والشعبية بسبب :

- أزمة بلجنة «الـ٥٠» بسبب رفض «تمرد» وضع نسبة العمال والفلاحين في الدستور: أوضح «بدر» أن «الحملة ترفض نسبة العمال والفلاحين في الدستور، لأن جمال عبد الناصر وضعها في سياق تاريخي مختلف لاسترداد حقوق العمال والفلاحين التي نهبها الاستعمار»، وأنه «لا يوجد مبرر مقنع للإبقاء عليها».
- المادة المتعلقة بصلاحية رئيس الجمهورية في اختيار رئيس الوزراء ومشاورة الحزب صاحب الأكثرية داخل مجلس النواب.(مشادة عنيفة بـ«لجنة الـ٥٠».. ممثل «تمرد»: «لسنا عبيدًا».
- «تمرد»: «الإخوان» ارتكبت كل الجرائم في وجود «المادة ٢١٩».. ونعم لإلغائها:قال رأي، أحد مؤسسي حملة تمرد، عضو «لجنة الـ٥٠» لتعديل الدستور، إن «الإسلام دخل مصر قبل المادة ٢١٩ بأكثر من ألف سنة»، مشيرًا إلى أن جماعة الإخوان المسلمين ارتكبت كل الجرائم ونسبوا أنفسهم إلى المشروع الإسلامي، إصرار الحزب على أن تتضمن ديباجة الدستور تفسيرًا واضحًا لمعنى كلمة «مبادئ الشريعة الإسلامية» الواردة بالمادة الثانية من الدستور.

- و جاء تحليل مضمون المحتوي المنشور عن انتشار ثقافة التمرد في المجتمع المصري ثالثاً بنسبة ١٥% حيث انتشرت ثقافة التمرد بهدف التغيير فى المجتمع المصري وفي معظم المجالات (اعتصام المثقفين لإقالة الوزير يدخل أسبوعه الثالث.. وجدارية للأطفال للتضامن، حركات تعليمية تطلق حملة «تمرد المعلمين» لسحب الثقة من وزير التعليم، «تمرد» في نقابة «المهندسين» لسحب الثقة من مجلس النقابة «الإخواني»، أثريون يُطلقون حملة «تمرد» لسحب الثقة من الوزير، ولعله يتضح من العناوين أعلاه أن ثقافة التمرد قد غزت كل المجالات وهو ما كان له الأثر الكبير فى إحداث تغييرات مؤثرة فى الثقافة السياسية للمجتمع المصري.

- في حين كان تحليل مضمون المحتوي المنشور عن المساهمة في تغيير النظام الحاكم (عزل الرئيس) رابعاً بنسبة ٩.٨% حيث قادت الحركة عملية التغيير السياسي بإسقاط الرئيس مرسي ولكنها لم تكن العنصر الفاعل الوحيد فى ذلك فلولا الدعم الشعبي والنخبوي ما استطاعت الحركة أن تصل إلي أهدافها فجاء فى المقال المعنون ب (حافظوا على تمرد) تأكيد علي الواقع المرصود من الدراسة الراهنة بقوله (تمرد كانت أحد أسلحة الشعب المصري لانتخابات رئاسية مبكرة، ولعبت دوراً مهماً فى الحراك الشعبي الذى أشعل ٣٠ يونيو، وساهم فى تسهيل مهمة الجيش فى ٣ يوليو، وقد نجحت تمرد فى أن تقدم صيغة جديدة فشل فيها كثير من شباب القوى الثورية، وهى التمييز بين الدولة والنظام السياسي.

- وأخيرا كان تحليل المحتوي المنشور عن نشر أفكار حركة تمرد في المجتمع العربي بنسبة ٦.٦% حيث انتشرت أفكار حملة تمرد كحركة احتجاجية فى بعض البلدان العربية أملاً منهم في إحداث التغيير السياسي المنشود («تمرد» السودانية تنطلق للإطاحة بـ«البشير» الأحد،متحدث «تمرد» التونسية: الدستور الجديد يمهد لديكتاتورية دينية، حملة «بكفي خوف» اللبنانية تسعى لجمع توقيعات ٥ ملايين ضد العنف) وكما جاء فى أحد التقارير بعنوان (العالم العربي «يتمرد» ضد الديكتاتورية) والمنشور فى الصحيفة محل الدراسة (ألهمت حركة «تمرد» المصرية النشطاء فى عدد من الدول العربية وشجعتهم على كسر حاجز الخوف، وبات مصطلح «التمرد» هو الأمل الجديد لتحقيق المطالب الثورية رغم اختلاف أهداف تلك الحركات من دولة لأخرى. وبعد نجاح حركة «تمرد» فى مصر، ظهرت حركات مماثلة فى تونس وليبيا وفلسطين ولبنان واليمن والسودان وسوريا، وغيرها، وبوجه عام فإن انتشار الحركات الاحتجاجية يرتبطبمحددين رئيسيين : أولهما، مدى قدرتها على الاحتفاظ بطابعها السلمي، وذلك باعتبارها أداة للحشد والتعبئة لمواجهة السلطة. وثانيهما، رد فعل المؤسسات العسكرية في تلك الدول، وحدود استجابتها للمطالب الشعبية من عدمه.(هيئة، ٢٠١٣، ص ١٢٩).

٤- التحديات التي واجهت تمرد كحركة للاحتجاج السياسي

جدول رقم (٤)

يوضح التحديات التي واجهت" حركة تمرد الاحتجاجية"

م	التحديات	ك	%
١	المواجهة مع أنصار النظام الحاكم	٦٨	%٥٧.٦
٢	تراجع تأثير مواقع التواصل الاجتماعي	٣	%٢.٥
٣	سن قانون التظاهر	٢٢	%١٨.٧
٤	رغبة الحركة في التحول الي حزب سياسي	١٣	%١١.٠
٥	الانشقاقات والانقسامات داخل الحركة	١٢	%١٠.٢
الاجمالي		١١٨	%١٠٠

يبين الجدول أعلاه توزيع الأخبار المنشورة في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن التحديات التي واجهت "حركة تمرد الاحتجاجية" طبقاً للتكرارات كما يلي:

- تصدر تحليل المحتوي المنشور عن المواجهة مع أنصار النظام الحاكم فئات التحديات التي واجهت "حركة تمرد الاحتجاجية" بنسبة ٥٧.٦% حيث لجأ النظام إلي العديد من الطرق لإجهاض الحركة من خلال :

- الاحتجاز الأمني لأعضاء الحركة: بهدف الحد من انتشار حركة تمرد فى المجتمع
- تدبير الاشتباكات : من خلال توجيه المناصرين و حركة (تجرد) الموالية للنظام إلي الاشتباك مع حركة تمرد («الجماعة الإسلامية» تطلق حملة «تجرد» للرد على «تمرد» وجمع الأصوات لمرسي، مناوشات بين أعضاء «تمرد» وأنصار «الإخوان»

بدمنهور، اشتباكات بين أعضاء «تمرد» وطلاب «الإخوان» في المدينة الجامعية بالزقازيق، اشتباكات لفظية بين «تمرد» و«تجرد» بـ«مترو السادات» تتحوّل لمظاهرة ضد مرسي)

- استخدام لغة التهديد: أملا من النظام فى نشر مشاعر الخوف وايقاف انتشار الحركة فى ربوع مصر.
- نشر الاشاعات عن حركة تمرد: بهدف النيل من ثقة المواطنين فى مؤسسي الحركة والداعين لها .
- الاعتداء الجسدي وحرق المقار: كتصعيد من النظام فى مواجهة الحركة، (إصابة أحد أعضاء «تمرد» في هجوم شنه مجهولون بالإسماعيلية).

ولكن لم تنجح أساليب النظام فى وأد الحركة وترهيبها مستمدة قوتها من الدعم الشعبي والمجتمعي حيث قامت الحركة بتأسيس جبهة من ممثلي الأحزاب لإدارة مظاهرات «٣٠ يونيو» وأعلنت عن خطة لتأمين المتظاهرين وتشكيل غرفة عمليات ميدانية وهو ما يعكس القوة التنظيمية للحركة في هذه الفترة والذي يعد أحد أهم اسباب نجاحها.

- و جاء تحليل المحتوي المنشور عن سن قانون التظاهر ثانياً بنسبة ١٨.٧% وهي النسبة التي تعبر عن استمرار الحركة فى ممارسة أنشطتها السياسية حتي بعد تحقيق هدفها الرئيس بإسقاط (نظام الاخوان) حيث اعترضت الحركة علي (سن قانون التظاهر) وأعلنت ذلك (مسيرات ضد «قانون التظاهر» في المحافظات، «٦ إبريل» في مسيرة رفض «قانون التظاهر») ولكن الحركة لم تحقق نجاحا في هذا الأمر حيث تم اقرار قانون التظاهر من قبل النظام بداعي (المصلحة الوطنية) التي تستلزم فترة من الهدوء والشروع في بناء الوطن.

- و جاء تحليل مضمون المحتوي المنشور عن رغبة الحركة في التحول إلي حزب سياسي ثالثاً بنسبة ١١.٠% حيث ذكر المتحدث باسم حركة «تمرد» في تصريحات لـ«المصري اليوم»، الجمعة، أنه «سيتم قبول الطلبات في مقار الحركة بالمحافظات وعلى الموقع الإلكتروني، الناطق الرسمي الوحيد للحركة»، موضحًا أنه «تم تشكيل لجنة مصغرة، للتواصل مع عدد الخبراء والرموز السياسية لوضع برنامج للحزب المزمع إنشاؤه عقب الانتهاء من الانتخابات الرئاسية». وتري الباحثة أن تحول الحركة إلي حزب يعد أمراً صعبا نظراً لتنوع الإيديولوجيات الموجهة للحركة وهو ما يعني عدم القدرة على فرض توجه أيديولوجي وبرنامج واضح ملزم للأعضاء، حيث يفضل الكثير من شباب الحركة أن يظلو ناشطين سياسيين.

- في حين كان تحليل المحتوي المنشور عن الانشقاقات والانقسامات داخل الحركة رابعاً بنسبة ١٠.٢% حيث تصاعدت حالات الانشقاقات والانقسامات داخل حركة "تمرد"، بعد انشقاق عدد من مؤسسيها البارزين، في ظل اتهامات لقيادات أخرى بارزة بالفساد وانحراف الحركة عن مسارها الرئيسي (ودشن منشقون عن حركة "تمرد" المصرية حملة جديدة باسم "تمرد تصحيح المسار"، فيما انضم بعض الأعضاء البارزين لحملة "مرشح الثورة" التي تطالب بدعم مرشح مدني للرئاسة، بعد تصريح قيادات بالحركة بدعم وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي كمرشح للرئاسة (قيادي بـ«تمرد»: أبناء قيادات «ثورة يوليو» مع صباحي) فيما دشن عدد آخر حملة جديدة موازية على "فيس بوك"، لسحب توقيعاتهم من "تمرد"، لما اعتبروه "انحراف الحركة عن المسار الذي وقعّوا عليه في استمارات سحب الثقة من الرئيس المعزول"، والمحصلة انقسمت حركة تمرد إلي فريقين («تمرد سوهاج» تتهم حملة صباحي بالاعتداء على منسقيها في ٣ مراكز) : وذلك «لقيام أحد الفريق الأول بتحويل الحملة إلى حركة دون الحصول على موافقة أعضاء اللجنة المركزية وإعلانهم خوض الانتخابات البرلمانية بالمخالفة للبيان الأول ودعم المرشحين الرئاسيين بالمخالفة للبيان الثاني»، مما دعا الحملة لتحويلهم للتحقيق دون أن يمثلوا أمامها «لتعلن للرأي العام أنه صاحب القرار».

وتري الباحثة أن أسباب الانشقاقات والانقسامات داخل حركة تمرد تتلخص فى عدة أسباب أهمها:

الأول: الاختلاف الايدلوجي بين أعضاء تمرد .

الثاني : عدم وجود أهداف واضحة ومنظمة للحركة لمرحلة (ما بعد ازاحة نظام الاخوان)

الثالث: تقلص الدعم الشعبي والمجتمعي للحركة بعد تحقيقهم للهدف الرئيسي لحركتهم الاحتجاجية والذي استمد القوة من التوافق الشعبي والنخبوي حوله.

- وأخيرا كان تحليل المحتوي المنشور عن تراجع تأثير مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٢.٥% وهي نسبة واقعية بسبب فلسفة تمرد التي اعتمدت علي التحرك الميداني في أوساط الجماهير وليس عبر الشاشاتولعل ذلك يتضح من خلال انتشار الفعاليات (المسيرات والمظاهرات .....الخ) حيث اعتمدت الحركة علي التحرك الميداني بين المواطنين كمورد للحشد والتعبئة وتري الباحثة أن ذلك كان من أهم أسباب نجاح الحركة.

٥- مستقبل تمرد كحركة احتجاج سياسي

جدول رقم (٥)

يوضح مستقبل" تمرد " كحركة احتجاج سياسي

م	مستقبل تمرد	ك	%
١	تغلب الحركة علي مشاكلها الداخلية	٧	%٩.٩
٢	تواصل حركة تمرد مع الشعب	٣٤	%٤٧.٩
٣	دخول الانتخابات البرلمانية	٢١	%٢٩.٦
٤	احتواء النظام السياسي للحركة	٤	%٥.٦
٥	التماسك الفكري للحركة	٥	%٧.٠
الاجمالي		٧١	%١٠٠

يبين الجدول أعلاه توزيع الأخبار المنشورة في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن مستقبل" تمرد " كحركة احتجاج سياسي طبقاً للتكرارات ما يلي:

- تصدر تحليل المحتوي المنشور عن تواصل حركة تمرد مع الشعب فئات استشراف مستقبل" تمرد " كحركة احتجاج سياسي بنسبة ٤٧.٩% وهي نسبة واقعية تعبر عن محاولة أعضاء حركة تمرد الحفاظ علي التواصل مع الشعببهدف المحافظة علي مكتسبات الحركة وسعيهم نحو تعزيز المشاركة السياسية فى المجتمع المصري من خلال الحملات المتتالية مثل (اكتب دستورك) و (نعم للدستور) والعديد من الحملات الأخرى التي سعت من خلالها الحركة الي تأكيد التواجد علي الساحة السياسية بعد اسقاط نظام الاخوان

- و جاء تحليل المحتوي المنشور عن دخول الانتخابات البرلمانية ثانياً بنسبة ٢٩.٦%

حيث تباينت الآراء فور اعلان تمرد خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة (تباين الآراء حول إعلان «تمرد» خوض الانتخابات البرلمانية) ونستعرضها فى النقاط التالية:

- أشار نائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي، إلى أن «تمرد» وحدها لا تستطيع خوض الانتخابات بمفردها، ولا يصح أن تعلن .
- فيما رأي رئيس حزب الاشتراكي المصري، فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»: «ينبغي على أعضاء الحملة أن يكونوا أكثر تواضعًا في قدراتهم، وعليهم الاندماج في الأحزاب القديمة لتجديدها، أو الحديثة الضعيفة لتقويتها أو إنشاء حزب جديد، حيث لا يستطيع أحد أن يواصل التظاهر والاعتصام بالميادين والتواجد بالشوارع باستمرار.
- في حين ذكر منسق تكتل القوى الثورية، إن إعلان «تمرد» خوضها الانتخابات البرلمانية خطوة إيجابية في طريق تمكين الشباب داخل البرلمان، لتحقيق أهداف الثورة، وأضاف في تصريحات لـ«المصري اليوم»: «خوض الانتخابات البرلمانية بتحالفات سياسية تجمع كل القوى الثورية يتناسق مع الوضع الحالي، الذي تمر به مصر، وتلقينا دعوة من تمرد لاجتماع تنسيقي مع القوى السياسية للتنسيق لخوض الانتخابات بقوائم موحدة».
- تداولت الأخبار عن التحالفات بين الحركة والعديد من التيارات السياسية («تمرد»: اتفقنا مع «التيار الشعبي» على التنسيق في الانتخابات البرلمانية،متحدث «تمرد»: هدفنا الرئيسي إنشاء «أكبر تحالف انتخابي» يعبر عن خط الثورة، «تمرد» تعلن مبدئيًا خوضها انتخابات البرلمان بـ١٢٠ مرشحًا.. وتبدأ أولى جولاتها في أسوان)
- أعضاء بـ «تمرد»: قرار خوض الانتخابات نقض لعهدنا مع الشعب :وقال وليد المصري، أحد مؤسسي الحملة، إنه تم الاتفاق قبيل تأسيس الحملة على عدم طرح المناصب والعمل على إيجاد بديل سياسي لبناء الدولة واستغلال القاعدة الجماهيرية الضخمة لسد فراغ الإخوان، وبالتالي وجب تقدير الموقف السياسي لعكس المصداقية تفاديا للسلوك الخاطئ الذى أفقد الحملة شعبيتها تدريجيا .

- و جاء تحليل المحتوي المنشور عن تغلب الحركة علي مشاكلها الداخلية ثالثاً بنسبة ٩.٩% والحقيقة أن الحركة لم تستطع التغلب على مشاكلها الداخلية في ظل الانشقاقات والانقسامات التي ضربت الحركة ولم يستطيع قادة الحركة علي تجميع الشمل والاتفاق علي مسار واحد وأهداف واضحة.

- في حين كان تحليل المحتوي المنشور عن التماسك الفكري للحركة رابعاً بنسبة ٧ % ، وهو ما يفصح عن (الأزمة البنيوية في الحركة) حيث اتسمت حركة تمرد بالتردد والانقسام الدائم فى القرارت وتطور الأمر إلي تبادل الاتهامات بين الأعضاء والمؤسسين وتري الباحثة أن ضعف التماسك الفكري للحركة يعود إلي نفس الأسباب التي سبق ايضاحها فى تحليل الباحثة للانشقاقات والانقسامات داخل الحركة .

- وأخيرا كان تحليل المحتوي المنشور عن احتواء النظام السياسي للحركة بنسبة ٥.٦% وقد قسمت الباحثة مدي احتواء النظام السياسي للحركة إلي قسمين :

الأول : فشلالنظام السياسي في احتواء الحركة : وذلك فى فترة حكم الاخوانلتولد الحركة من أوساط شعبية مدعومة بالتوافق داخل الحركة علي مستوي الأعضاء والمؤسسين وخارج الحركة علي مستوي الدعم من الشعب ومؤسسات المجتمع المدني لـ (توحد الهدف) التي تسعي إلي تحقيقه أغلب أطياف المجتمع بالإضافة إلي افتقاد نظام الاخوان المسلمين للذكاء السياسي في التعامل مع الاحتجاجات.

الثاني : نجاح النظام السياسي في احتواء الحركة : وذلك فى الفترة التي تلت اسقاط نظام الاخوانمن خلال استخدام الأساليب الديمقراطية باشراك تمرد في لجنة (اعداد الدستور) وترك الحرية لهم فى مساندة (المرشح الرئاسي) قبل أن ينتشر الانشقاق والانقسام داخل الحركة الذى أفقد الحملة شعبيتها تدريجيا .

ب- التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل (كيف قيل ؟):

١- توصيف عينة الدراسة :

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع المضمون الاخباري المنشور علي الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم عن تمرد علي شهور السنة

م	الشهور	ك	%
١	أبريل – ٢٠١٣	٣	%٠.٣
٢	مايو - ٢٠١٣	٢٠٦	%٢١.٣
٣	يونيو-٢٠١٣	٣٦٤	%٣٧.٦
٤	يوليو – ٢٠١٣	١٤٧	%١٥.٢
٥	أغسطس – ٢٠١٣	٥٧	%٥.٩
٦	سبتمبر – ٢٠١٣	٤٠	%٤.١
٧	أكتوبر – ٢٠١٣	٢٩	%٣.٠
٨	نوفمبر – ٢٠١٣	٢٦	%٢.٧
٩	ديسمبر – ٢٠١٣	١٤	%١.٤
١٠	يناير – ٢٠١٤	١٠	%١.٠
١١	فبراير – ٢٠١٤	٢١	%٢.٢
١٢	مارس – ٢٠١٤	٩	%٠.٩
١٣	أبريل – ٢٠١٤	٢٦	%٢.٧
١٤	مايو – ٢٠١٤	١٢	%١.٢
١٥	يونيو – ٢٠١٤	٥	%٠.٥
الاجمالي		٩٦٩	%١٠٠

يبين الجدول أعلاه توزيع الأخبار المنشورة عن حركة تمرد في الموقع الاليكتروني طبقاً للتكرارات ما يلي:

- بلغ اجمالي الأخبار التي خضعت للتحليل في الدراسة الراهنة (٩٦٩) خبر علي مدار المدة المحددة للدراسة (١٥ شهراً).

- كان شهر يونيو ٢٠١٣ هو الأعلى في معدل النشر حيث بلغ عدد الأخبار المنشورة (٣٦٤ خبر) وبنسبة ٣٧.٦ % بينما كان شهر مايو ٢٠١٣ فى المركز الثاني من حيث عدد الاخبار ب ٢٠٦ خبر ونسبة ٢١.٣ % في حين احتل شهر يوليو ٢٠١٣ المركز الثالث من حيث عدد الاخبار ب ١٤٧ خبر ونسبة ١٥.٢% من اجمالي الاخبار التي خضعت للتحليل وهي نتيجة منطقية وتعكس ثبات وصدق الدراسة لكون شهر يونيو هو الشهر الذي نشطت فيه حركة تمرد وتوسعت بشكل كبيرا تمهيداً لثورة ٣٠ يونيو، بينما كان شهر

مايو -٢٠١٣ الشهرالذي سبق الثورة وتميز بالحراك السياسي علي صعيد الحركة والمؤسسات الداعمة في حين كان شهر يوليو٢٠١٣ هو شهر حصاد ثمار الاحتجاج.

- كان شهر أبريل ٢٠١٣ أقل الشهور في معدل النشر حيث بلغ عدد الأخبار المنشورة (٣ خبر) وبنسبة ٠.٣ % نتيجة تدشين الحركة في نهاية الشهر ٢٢-٤ -٢٠١٣ حسب الصحيفة، بينما تلاه في الأقل نشرا شهر يونيو – ٢٠١٤ لانتهاء الانتخابات الرئاسية وتحقيق الأهداف المخطط لها.

٢- فئة شكل المضمون الاخباري :

جدول رقم (٧)
يوضح شكل المضمون الاخباري

م	شكل المضمون الاخباري	ك	%
١	خبر	٨١٨	%٨٤.٤
٢	مقال	١٢٤	%١٢.٨
٣	حوار	٢٣	%٢.٤
٤	تقرير	٤	%٠.٤
الاجمالي		٩٦٩	%١٠٠

يبين الجدول أعلاه توزيع شكل المضمون الاخباري المنشور عن حركة تمرد فى الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم طبقاً للتكرارات ما يلي:

- تصدر الخبر شكل المضمون الاخباري بنسبة ٨٤.٤ % من اجمالي الاخبار التي خضعت للتحليل وذلك لطبيعة موضوع الدراسة والذي يستلزم تغطية كل الأحداث المؤثرة في مسار حركة الاحتجاج السياسي (تمرد) بشكل آني ولحظي ومركز بداية من تدشين الحركة تحت عنوان («كفاية» تدشن حملة «تمرد» لسحب الثقة من مرسي: انحرف عن أهداف الثورة) والمنشور في ٢٢-٤-٢٠١٣ مرورا بأحداث جمع التوقيعات من المحافظات المختلفة في مصر والتحديات التي واجهت الحركة بجانب دعم الشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع لحركة تمرد وحتي اعلان نتيجة جمع التوقيعات في ٢٩-٦-٢٠١٣ («تمرد»: جمعنا ٢٢ مليونًا و١٣٤ ألفًا و٤٦٥ توقيعًا لسحب الثقة من مرسي) وما تلي ذلك من مشاركة تمرد في اعداد الدستور ودورها في الانتخابات الرئاسية والانقسام الذي حدث في الحركة.

- جاء المقال في المركز الثاني بنسبة ١٢.٨ % من اجمالي الأخبار التي خضعت للتحليل وهي نسبة كبيرة تعكس مدي الدعم الذي قدم لحركة تمرد من كُتاب الرأي ويعكس مدي التوافق المجتمعي والاتفاق بين أراء الشباب الممثل في الحركة والصحفيين والنخب المجتمعية خصوصا وأن المقالات صدرت عن شخصيات بارزة علي المستوي الاعلامي والمجتمعي مثل (أ. ضياء رشوان (نقيب الصحفيين) ، د. رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع اليساري)، د. سعد الدين ابراهيم (أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية)، أ. حمدي رزق، أ. مدحت العدل، كابتن: زكريا ناصف، والعديد من الأساتذة الكبار والنخب المجتمعية في المجالات المختلفة في المجتمع.

- جاء الحوار ثالثا بنسبة ٢.٤ % من اجمالي الأخبار التي خضعت للتحليل، وقد أجريت هذه الحوارات مع بعض من مؤسسيين حركة تمرد مثل محمود بدرومحب دوسومحمود أبو ضيف، منسق حملة تمرد فى أوروبا والولايات المتحدة، وأيضا مع عناصر من الحركة الموالية للنظام (تجرد) حيث أجرت الصحيفة حوارا مع أ. صفوت بركات، أحد مؤسسي حزب الراية «السلفي» والداعين الي حملة (تجرد)، وايضا مع أ. عبد الغفار شكر رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي والعديد من الشخصيات البارزة على الصعيد السياسي المصري.

- بينما جاء التقرير بنسبة ٠.٤ % من اجمالي الأخبار التي خضعت للتحليل، وقد تنوعت التقارير التي خضعت للتحليل حول موضوعات مختلفة تتضح من عناوين التقارير (رحيل مرسي.. بعد عام من الدم، العالم العربي «يتمرد» ضد الديكتاتورية، انتكاسة لـ«الإسلام السياسي» بعد صحوة «الربيع العربي»، عام على معركة الرئاسة: خاسرون ومستبعدون بين صفوف المعارضة وقصر النظام) والملاحظ أن التقارير الأربعة قد غطت جوانب هامة جدا تثري موضوع الدراسة.

٣- فنة وسائل الايضاح المصاحبة:

جدول رقم (٨)
يوضح وسائل الايضاح المصاحبة للخبر

م	وسائل الايضاح المصاحبة	ك	%
١	صور	٣٩	%٤.٠
٢	فيديو	٣٨	%٣.٩
٣	استطلاع رأي	٢	%٠.٢
٤	تقليدي	٨٩٠	%٩١.٩
الاجمالي		٩٦٩	%١٠٠

يبين الجدول أعلاه وسائل الايضاح المصاحبة للخبر المنشور عن حركة تمرد فى الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم طبقاً للتكرارات ما يلي:

- تصدر الخبر التقليدي المصاحب بصورة للفاعل الرئيسي في الخبر أو صورة أرشيفية أو بدون فئة وسائل ايضاح الخبر بعدد ٨٩٠ خبر (شامل المقال والتقرير والحوار) ونسبة ٩١.٩ % من اجمالي الاخبار التي خضعت للتحليل وهو أمر طبيعي كون الظاهرة سياسية تعتمد في الأساس علي سرعة نقل ومضمون الخبر.

- في حين جاء المضمون الاخباري المدعم بالصور ثانياً بعدد ٣٩ خبر ونسبة ٤.٠% وتلاه ثالثا المضمون الاخباري المدعم بالفيديو بعدد ٣٨ خبر ونسبة ٣.٩% من اجمالي الاخبار التي خضعت للتحليل وقد سعت الصحيفة إلي تغطية الاعتصامات والمظاهرات والمواجهات بين تمرد وتجرد بالصور لتأكيد مصداقية الخبر، فيما اعتمدت علي الفيديو في توثيق الأحداث الكبيرة مثل مظاهرات الاتحادية ومظاهرات قصر النيل وتصريحات التهديد وبعض الفيديوهات لمؤسسي تمرد وأراء بعض النخب البارزة .

- فيما دعمت الصحيفة المضمون الخبري لها باستطلاعين للرأي أحدهما بعنوان(استطلاع رأي: ٣ من كل ٥ مصريين سمعوا عن حملة «تمرد») أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام «بصيرة» بينما الآخر كان استطلاع صفحة كلنا خالد سعيد وكان بعنوان («كلنا خالد سعيد»: أكثر من ٦٢% يؤيدون مظاهرات «٣٠ يونيو».)

عاشراً : مناقشة نتائج الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من هدفٍ رئيسي يتمثل في التعرف على طبيعة "حركات الاحتجاج السياسي في مصر وأثرها في إحداث التغيير السياسي كمتغير تابع له" من خلال بعض الأهداف الفرعية المتمثلة في دراسة واقع احتجاج تمرد المصرية، رصد دوافع احتجاج تمرد المصرية، إدراك تأثير احتجاج تمرد في التغيير السياسي المصري، الكشف عن التحديات التي واجهت تمرد المصرية، استشراف مستقبل احتجاج تمرد المصرية، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة والاجابة علي تساؤلاتها قامت الباحثة بتحليل مضمون عدد ٩٦٩ من المضمون الاخباري المنشور في الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم تبعاً لمعيارين أساسيين :

أ- فئات تحليل ماذا قيل ؟ :

١- واقع "حركة تمرد الاحتجاجية" :

❖ دشنت (تمرد) في أبريل ٢٠١٣ وتمكنت خلال فترة وجيزة من فرض أفكارها علي الواقع السياسي المصري تطالب بسحب الثقة من الرئيس المنتخب محمد مرسي (المعزول فيما بعد) وانطلقت من فكرة أن مجموع الأصوات الانتخابية التي جمعها الرئيس في الانتخابات الرئاسية ثلاثة عشر مليون ومائتان وثلاثون ألف فإن استطاعت (تمرد) جمع ١٥ مليون توقيع علي استمارة سحب الثقة من الرئيس فيتضح للمجتمع الحق في اسقاط النظام، وهو ما حدث إذ تمكنت تمرد من جمع أكثر من ٢٢ مليون استمارة موقع عليها من المواطنين المصريين.

❖ تميزت حركة تمرد بتعدد وتنوع فعالياتها ما بين مظاهرات ومؤتمرات حاشدة ومسيرات وهو ما يوضح مدي النشاط الذي تمتع به (شباب تمرد) ويعكس ذلك قوة الحراك السياسي المناهض للنظام الحاكم المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين .

❖ حظيت تمرد الاحتجاجية بمساندة الشخصيات العامة والمشاهير وأصحاب الرأي وأغلب الأحزاب السياسية وبعض التيارات الاسلامية والنقابات المهنية والنخبة السياسية بما يؤكد الهوية الوطنية والجمعية لتمرد منذ تدشينها.

❖ انطلقت «تمرد» من فلسفة خاصة هي نقل الثورة من الميدان إلى المجتمع، وإعادة جماهير الشعب طرفاً أصيلاً في عملية التغيير، وقد كانت بساطة الفكرة وقدرتها على إقناع المواطن البسيط شرطاً أساسياً في تقبلها شعبياً، وكانت تمرد موجهة للمصريين جميعا بلا تمييز وضمت في عضويتها مختلف الفئات والثقافات وتحددت مطالب تمرد في المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة ثم تصاعدت المطالب مع تعنت النظام إلي المطالبة برحيل النظام وتطور الأمر بعد المواجهات التي حدثت بين النظام وأنصاره من جهة وأعضاء تمرد من جهة أخري إلي المطالبة بمحاكمة قيادات النظام الإخواني، واستمرت مطالب الحركة بعد نجاحها في تغيير النظام حيث قامت حملة تمرد بالدعوة الي تغيير(دستور الاخوان) وأطلقت حملة (اكتب دستورك) وساهمت بشكل فاعل في إثراء الحياة السياسية في مصر .

❖ جاءت استجابات نظام الاخوان المسلمين لمطالب الحركة سلبية ، حيث لم يسع النظام إلي احتواء الشباب الثوري والتحركات الشعبية بل قابل ذلك بعدم اكتراث وتعال دون الارتكاز علي أي انجاز ملموس في المجتمع ،وحين تأكد النظام من جدية الحركة والدعم الشعبي والنخبوي لجأ إلي إسلوب (التهديد وتخويف المعارضين) ودفع أنصاره لمواجهة تمرد وهو ما زاد من حدة الاستقطاب في المجتمع المصري.

وقد جاءت نتائج الدراسة الحالية متفقة مع دراسة (فريد & كجي، ٢٠١٨) في أن مطالب الحركات الاحتجاجية فى البلدان العربية تتلخص في مسألتين رئيسيتين وهما: تغيير الفاعلين الرئيسيين في القرار السياسي، تغيير مجمل السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الأنظمة العربية، كما اتفقت نتائج دراسة (حوكا، ٢٠١٧) مع نتائج دراستنا في إبراز دور التشبع بقيم التعبير عن الذات، والذكاء الاجتماعي المتمثل بالقدرة على بناء رأسمال اجتماعي مرن، في التأثير على الاحتجاج السياسي، بينما أقرت دراستنا الحالية باعتبار تمرد نموذج للاحتجاج انطلقت من فلسفة غير تقليدية بأغلبية وهوما أكدته دراسة (حسن، ٢٠١٦) بوجود تغير في الثقافة السياسية لقطاع الشباب من المجتمع المصري، مبتعداً به عن الثقافة التقليدية، كما اتفقت دراستنا مع نتائج دراسة (حافظ، ٢٠١٦) في أن تواصل الاحتجاجات يرجع إلي افتقاد قادة النظام السياسي لفن ادارة الأزمات .كما اتسقت النتائج مع مقولات نظرية تعبئة الموارد من خلال قدرة الجماعات السياسية علي تعبئة مواردها وتطوير الفرص السياسية في انجاح الحركات وفي العمل الجماعي طالما توافرت الموارد والمرافق التنظيمية والوعي العام ووسائل التواصل الاجتماعي.

٢- دوافع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي:

❖ تصدرسوء الأوضاع السياسية دوافع تمرد كحركة للاحتجاج السياسي وهو ما يؤكد علي افتقاد (نظام الاخوان المسلمين) لأي رؤية سياسية في إدارة البلاد، حيث قام النظام الحاكم بارتكاب العديد من الأخطاء الجسيمة التي حركت الشارع السياسي ضده، بداية من (الاعلان الدستوري) الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسي وعطل فيه القانون والدستور، ثم سعي جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي إليها النظام في ذلك الوقت الي السيطرة علي الدولة بزرع أعضاءها في مراكز القوى داخل الدولة المصرية وهو ما عرف بـ (الأخونة)، و صياغة الدستور المصري الجديد دون مشاركة القوى السياسية والحقوقية المختصة وإقراره بالاستفتاء بأكثرية ضئيلة بجانب الفشل في إدارة العديد من الملفات السياسية التي عجلت بتفجيرالاحتجاجات منها (سد النهضة في اثيوبيا).

❖ كان تدني الحالة الاقتصادية للمواطنين ثاني الدوافع الأكثر تأثيراً في تفجير احتجاج تمرد حيث اتسمت فترة حكم الاخوان المسلمين بعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة بالإضافة إلي التضييق على بعض المستثمرين لصالح رموز الاخوان وهو ما أدي الي: زيادة الدين العام و تآكل الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية، تراجع معدلات النمو وتهاوى مؤشرات البورصة، تراجع تصنيف مصر الائتماني، الأمر الذي أدي الي انتشار البطالة وارتفاع الأسعار وهو ما زاد من حدة الاحتجاجات.

❖ اضطراب الأحوال المعيشية كان ثالث الدوافع الأكثر تأثيراً في تفجير احتجاج تمرد حيث عم الارتباك أكثر من مجال في حياة المصريين خلال فترة حكم الاخوان فاندلاع الاحتجاجات والمظاهرات والمسيرات أدي إلي اضطراب الأحوال المعيشية وأثر بشكل واضح علي توسيع الفجوة بين الأسعار والاجور وقد كشفت وحدة الأبحاث التابعة لصحيفة "الإيكونوميست" البريطانية عن تراجع ترتيب مصر للمستوى الأخير لجودة العيش، وأكد التقرير أن التقييم شمل ٥ عناصر كبرى، وأكثر من ٣٠ عاملاً نوعياً، منها الأمن، الصحة والنظافة، الثقافة والبيئة، التعليم، والبنية التحتية.

❖ بينما جاء تهميش بعض الفئات الاجتماعية رابع الدوافع الأكثر تأثيراً في تفجير احتجاج تمرد حيث سعت جماعة الاخوان المسلمين إلي تهميش بعض الفئات الاجتماعية وازاحتها من المشهد مما دفع تمرد إلي المطالبة بحقوق الفئات المهمشة من ذوي الاعاقة والعاملين المؤقتين ومد مظلة التأمين الصحي والحماية الاجتماعية .

❖ وجاء ضعف الأحزاب السياسية خامس الدوافع الأكثر تأثيراً في تفجير احتجاج تمرد وعلي الرغم من ضعف الأحزاب السياسية في مصر فقد ساندت أغلب الأحزاب السياسية حركة تمرد، وان كان من التقليدي أن تقود الأحزاب حركة المعارضة السياسية ولكن

الواقع المأزوم للأحزاب السياسية جعل الوضع علي ما هو عليه، بجانب تأثر نظرية إحلال و تكوين النخبة بعامل جديد تمثل في القواعد الجماهيرية، التي اتخذت من الاحتجاجات و المظاهرات آلية لإعادة بناء النخبة.

وتتفق نتائج دراستنا الحالية مع دراسة (L.GLOVER،2010) في أن تهميش بعض الفئات الاجتماعية قد فتح المجال السياسي لنمو الأحداث الاحتجاجية لتشمل أعضاء الفئات المستبعدة (مثل الأشخاص المعاقين الذين يحتجون على إنفاذ قوانين الاستحقاق، كما جاءت نتيجة الدراسة الراهنة متفقة مع دراسة (المجالي، ٢٠١٣) في أن عدم ظهور الاصلاحات السياسية الملموسة والمؤثرة بالإضافة إلي انخفاض مستوي المعيشة وانخفاض مستوي الاستقرار أي إلي ظهور الحركات الاحتجاجية، كما توافقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Puspitasari،2017) التي أكدت علي وجود عوامل داخلية أدت إلى قيام الحركات الاحتجاجية منها : انتشار الفقر والبطالة والاضطرابات السياسية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، في حين لم تختلف نتائج دراستنا الراهنة مع دراسة (عياصرة، ٢٠١٦) التي لخصت العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي في ضعف الثقة الشعبية في السياسيين، الفساد،المحسوبية في قرارات المسئولين الحكوميين،الإهدار في الإنفاق الحكومي،ارتفاع الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية، بينما اختلفت نتيجة دراستنا الراهنة مع دراسة (Isaev،2014) التي أكدت علي أن صراع النخبة السياسية كان أهم الأسباب السياسية التي جعلت الآلاف من الناس يخرجون إلي الاحتجاجات التي تم اداراتها من خلال الصراع الخفي بين النخب.

وتتوافق نتائج الدراسة مع دراسة (شحاته صيام، ٢٠٠٩) في أن غياب المشاركة السياسية "الحقيقية"، وانحسار العدالة ولد مواقف انتقادية من بعض المؤسسات السياسية المختلفة، عضد معنى فقدان الثقة بالحكومة، الأمر الذي أدى إلى دفع عناصر هذه الثقافة إلى الخروج إلى الشارع للاحتجاج على ما حاق بهم من ظلم وعدم اشباع احتياجاتهم وتهميشهم على مختلف الأصعدة.

٣- تأثير حركة تمرد علي التغيير السياسي في المجتمع المصري

❖ عملت حركة تمرد علي تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع المصري حيث لم يتوقف نشاط تمرد عند اسقاط النظام بل عملت على تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع المصري من خلال الدعوة الي دعم الاقتصاد، حماية المكتسبات، تحفيز المواطنين علي المشاركة فياعداد الدستور والانتخابات البرلمانية و الرئاسية .

❖ تعد مشاركة تمرد في وضع الدستور من أفضل نتائج الاحتجاجات التي قادتها لما في ذلك من مدلول علي نجاحهم في فرض تواجد الشباب علي أساس أن الدستور هو أول خطوات إقامة النظام البديل للدولة القديمة، والذى يقوم على مبادئ الثورة من الحرية والديمقراطية إلى العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وقد شاركت تمرد في لجنة (الخمسين) والتي كلفت بتعديل الدستور من خلال عضويها محمد عبدالعزيز، ومحمود بدر ولم يكن مشاركة تمرد في تعديل الدستور اعتباريا حيث دخلت الحركة في صدامات مع القوي السياسية والشعبية للتعبير عن رأيها في مواد الدستور.

❖ انتشار ثقافة التمرد في المجتمع المصري في أغلب المجالات والمؤسسات (الفن – الرياضة – النقابات – الوزارات) وهو ما كان له الأثر الكبير في احداث تغييرات مؤثرة في الثقافة السياسية للمجتمع المصري.

❖ نشر أفكار حركة تمرد في المجتمع العربي : حيث ألهمت حركة «تمرد» المصرية النشطاء في عدد من الدول العربية وشجعتهم على كسر حاجز الخوف، وبات مصطلح «التمرد» هو الأمل لتحقيق المطالب الثورية رغم اختلاف أهداف تلك الحركات من دولة لأخرى. وبعد نجاح حركة «تمرد» في مصر، ظهرت حركات مماثلة في تونس وليبيا وفلسطين ولبنان واليمن والسودان وسوريا، ودول ذات طابع ملكي مثل البحرين والمغرب والأردن.

وتتفق نتائج دراستنا الراهنة مع دراسة (السلامي،٢٠١٣) في أن الحركات الاحتجاجية عبرت عن دورها السياسي و مارست نوعاً من الضغط على النظام الحاكم في مصر من أجل النهوض بعملية التحول الديمقراطي، كما تتوافق نتائج دراستنا الحالية مع دراسة (عصام صيام، ٢٠٠٩) في أن اظهار دور الاحتجاجات السلمية عمل علي اعادة صياغة دور المجتمع المدني في مصر من خلال رصد دوافع انتشار الاحتجاجات السلمية في المجتمع المصري.

٤- التحديات التي واجهت تمرد كحركة للاحتجاج السياسي:

❖ كانت المواجهة مع أنصار النظام الحاكم أقوي التحديات التي واجهت "حركة تمرد الاحتجاجية" حيث لجأ النظام إلي العديد من الطرق لإجهاض الحركة من خلال : الاحتجاز الأمني لأعضاء الحركة، توجيه المناصرين و حركة (تجرد) الموالية للنظام الي الاشتباك مع حركة تمرد، استخدام لغة التهديد، نشر الاشاعات عن حركة تمرد، الاعتداء الجسدي علي أعضاء تمرد وحرق مقارهم.

❖ جاء سن قانون التظاهر كأبرز التحديات التي واجهت تمرد بعد تحقيق هدفها الرئيس بإسقاط (نظام الاخوان) حيث اعترضت الحركة علي (سن قانون التظاهر) وأعلنت ذلك من خلال بعض المسيرات والمظاهرات ولكن الحركة لم تحقق نجاحا في هذا الأمر حيث تم اقرار قانون التظاهر من قبل النظام السياسي القائم بدعوي (المصلحة الوطنية) التي تستلزم فترة من الهدوء والشروع في بناء الوطن.

❖ رغبة الحركة في التحول إلي حزب سياسي كان من التحديات الهامة التي واجهت الحركة حيث تم تشكيل لجنة مصغرة، برئاسة رامي صلاح، للتواصل مع عدد الخبراء والرموز السياسية لوضع برنامج للحزب المزمع إنشاؤه عقب الانتهاء من الانتخابات الرئاسية، وتري الباحثة أن تحول الحركة إلي حزب يعد أمراً صعبا نظراً لتنوع الأيدولوجيات الموجهة للحركة وهو ما يعني عدم القدرة على فرض توجه أيديولوجي واحد ملزم للأعضاء في القرار السياسي كما يوجد في الأحزاب.

❖ كان تصاعد حالات الانشقاقات والانقسامات داخل حركة "تمرد" من التحديات الصعبة التي واجهت تمرد ، بعد انشقاق عدد من مؤسسيها البارزين، في ظل اتهامات لقيادات أخرى بارزة بالفساد وانحراف الحركة عن مسارها الرئيسي حيث دشن منشقون عن حركة "تمرد" المصرية حملة جديدة باسم "تمرد تصحيح المسار"وتري الباحثة أن أسباب الانشقاقات والانقسامات داخل حركة تمرد تتلخص فى عدة أسباب أهمها: الاختلاف الايدلوجي بين أعضاء تمرد، عدم وجود أهداف واضحة ومنظمة للحركة لمرحلة (ما بعد ازاحة نظام الاخوان)، تقلص الدعم الشعبي والمجتمعي للحركة بعد تحقيقهم للهدف الرئيسي لحركتهم الاحتجاجية والذي استمد القوة من التوافق الشعبي والنخبوي حوله.

❖ ولم تتأثر تمرد بتراجع تأثير مواقع التواصل الاجتماعي بسبب فلسفة تمرد التي اعتمدت علي التحرك الميداني بين المواطنين كمورد للحشد والتعبئة وتري الباحثة أن ذلك كان من أهم اسباب نجاح الحركة.

وكان رد فعل النظام السياسي المصري فى فترة حكم الإخوان مشابه لأسلوب ورد فعل السلطات التركية في التصدي للاحتجاجات الذي اتسم بالارتباك والتخبط واستخدام القوة المفرطة تجاه المتظاهرين تارة، ومحاولة التفاوض مع قادة هذه الاحتجاجات كما أكدت دراسة (النعيمي، ٢٠١٤) وتؤكد الدراسة الحالية تماشيا مع ما ذهبت اليه دراسة (حطب، ٢٠١٧) علي أن التيار الإسلامي بأوضاعه الأيديولوجية والعقائدية الموروثة والخطاب السياسي القائم على الشحن الطائفي، غير قابل للدمج داخل نظام سياسي ديمقراطي أو سلطوي ضمن إطار الدولة الوطنية الحديثة، بينما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (بومدين، ٢٠١٧) علي أن احتواء النظام السياسي للحركات الاحتجاجية قد يعود الي عدة أسباب منها الخبرة التراكمية للأجهزة الأمنية وضعف المشهد السياسي، هامشية المجتمع المدني، الخوف من تكرار تجربة انتشار الارهاب بالإضافة الي تحايل الحكومة بالتشريعات لتبرير البقاء أو تنفيذ مطالب الحركات الاحتجاجية بما يتماشى مع المسار الديموقراطي (حسب رؤية الباحثة).

٥- استشراف مستقبل تمرد كحركة احتجاج سياسي :

❖ حاول أعضاء حركة تمرد الحفاظ علي التواصل مع الشعب بهدف المحافظة علي مكتسبات الحركة وسعيهم نحو تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع المصري من خلال الحملات المتتالية مثل (اكتب دستورك) و (نعم للدستور) والعديد من الحملات الأخرى التي سعت من خلالها الحركة إلي تأكيد التواجد علي الساحة السياسية بعد اسقاط نظام الاخوان.

❖ تباينت الآراء فور اعلان تمرد خوض الانتخابات البرلمانية حيث رأي البعض إلى أن «تمرد» وحدها لا تستطيع خوض الانتخابات بمفردها وانما يتوجب عليها الاندماج فى أحد الأحزاب السياسية أو إنشاء حزب بينما أكد البعض إن إعلان «تمرد» خوضها الانتخابات البرلمانية خطوة إيجابية في طريق تمكين الشباب داخل البرلمان، لتحقيق أهداف الثورة.

❖ لم تستطع تمرد" المصرية التغلب على مشاكلها الداخلية في ظل الانشقاقات والانقسامات التي ضربت الحركة ولم يستطيع قادة الحركة تجميع الشمل والاتفاق علي مسار واحد وأهداف واضحة.

❖ اتسمت تمرد بضعف التماسك الفكري وهو ما يفصح عن (الأزمة البنيوية في الحركة) حيث اتسمت حركة تمرد بالتردد والانقسام الدائم في القرارت وتطور الأمر الي تبادل الاتهامات بين الأعضاء والمؤسسيين.

❖ فشل النظام السياسيللإخوان في إحتواء الحركة : لتولد الحركة من أوساط شعبية مدعومة بالتوافق داخل الحركة علي مستوي الأعضاء والمؤسسيين وخارج الحركة علي مستوي الدعم من الشعب ومؤسسات المجتمع المدني لـ (توحد الهدف) التي تسعي إلي تحقيقه أغلب أطياف المجتمع.

وتتفق نتائج دراستنا الحالية مع دراسة (Darwisheh،2015) التي أكدت علي أن ترابط الهياكل الأيديولوجية المختلفة واللامركزية قد تجعل التعبئة على نحو متناقض بحيث يعمل ذلك علي تمكين الحركة الاجتماعية في ظل السلطوية فقط واضعافها في بيئة سياسية مفتوحة وهو ما رصدته الدراسة فى ظل تمكين تمرد خلال فترة حكم الاخوان وفقدانها لفاعلية مواردها التعبوية بعد انتخابات الرئاسة الجديدة، كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (فارس، ٢٠١٦) التي أكدت علي ضرورة صياغة تنظيم الحركة لثقافة فرعية أو داخلية تسهم في تشكيل هوية جمعية تدعم التضامن والالتزام داخل الحركة و تدفع الأعضاء إلى الانخراط في فعل جمعي وجعل الباحثة تتفق مع (بوعزيز، ٢٠١٣) في دراسته التي حددت السمات المشتركة للحركات الاحتجاجية في : ضعف مستوى التأطير والتنظيم، قصر زمن الاحتجاج، الحضور القوي للشباب وتري الباحثة أن تفكك تمرد وانخراط قادتها فى العمل

السياسي تحت راية بعض الأحزاب السياسية هو الاحتمال الأكبر فى ظل الاختلاف الأيديولوجي الذي أدي الي ضعف التماسك الفكري لها .

ب- فئات كيف قيل ؟ :

❖ توصيف عينة الدراسة : بلغ اجمالي الأخبار التي خضعت للتحليل في الدراسة الراهنة (٩٦٩) خبر علي مدار المدة المحددة للدراسة (١٥ شهراً)،و كان شهر يونيو ٢٠١٣ هو الأعلى في معدل النشر بينما كان شهر أبريل ٢٠١٣ أقل الشهور في معدل النشر نتيجة تدشين الحركة في نهاية الشهر، بينما تلاه في الأقل نشرا شهر يونيو – ٢٠١٤ لانتهاء الانتخابات الرئاسية وتحقيق الأهداف المخطط لها.

❖ تصدر الخبر شكل المضمون الاخباري التي خضعت للتحليل وذلك لطبيعة موضوع الدراسة والذي يستلزم تغطية كل الأحداث المؤثرة في مسار حركة الاحتجاج السياسي (تمرد) بشكل آني ولحظي ومركز بداية من تدشين الحركة وحتي نهاية الانتخابات الرئاسية، وجاء المقال من اجمالي الأخبار التي خضعت للتحليل وهي نسبة كبيرة تعكس مدي الدعم الذي قدم لحركة تمرد من كُتاب الرأي ويعكس مدي التوافق المجتمعي والاتفاق بين أراء الشباب الممثل في الحركة والصحفيين والنخب المجتمعية خصوصا وأن المقالات صدرت عن شخصيات بارزة علي المستوي الاعلامي والمجتمعي.

❖ تصدر الخبر التقليدي المصاحب بصورة للفاعل الرئيسي في الخبر أو صورة أرشيفية أو بدون فئة فئات وسائل ايضاح الخبر المصاحبة في حين جاء المضمون الاخباري المدعم بالصور ثانياً بعدد وتلاه ثالثا المضمون الاخباري المدعم بالفيديو من اجمالي الاخبار التي خضعت للتحليل وقد سعت الصحيفة إلي تغطية الاعتصامات والمظاهرات والمواجهات بين تمرد وتجرد بالصور والفيديو لتأكيد مصداقية الخبر.

Abstract

Protest movements and political change in Egyptian society

A content analysis of the Al-Masry Al-Youm newspaper's website for the protests of the Tamarod movement

By Iman Jaber Shoman

This current study aims to identify the nature of the political protest movements the protest and its effect in bringing about political change in the Egyptian society by revealing the following sub-goals:

- Studying the reality of protest in this movement its main motives the challenges that faced this protest as well as the prospect of future vision of the reality of protest in the Egyptian society

This study is an analytical descriptive study where the researcher analyzed a number of (969) of the news content published through the website of Al-Masry Al-Youm newspaper for one full year specifically from 1-4-2013 until 1-7-2014 by depending on the content analysis of the newspaper

The results of the study revealed the following:

- The protest movement was characterized by the diversity and variety of its effectiveness between demonstrations and mass rallies and marches and this shows the effectiveness of the youth of this movement which reflects the strength of political mobility.
- The spread of protest culture in most fields and institutions which has had the most impact in marking influential changes in the political culture in the Egyptian society
- The protest movement was characterized by weak ideological cohesion leading to further divisions and splits and the leaders of this movement could not unite and agree on one course and clear goals.

مراجع البحث

١- المراجع العربية :

١- إبراهيم، الشيماء عبدالسلام. (٢٠١٣) "سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية"، مؤسسة الأهرام، مجلةالديمقراطية، مجلد ١٣، عدد ١٥٢، ص ص ١٥٧-١٦٣.

٢- أبو عرجة، تيسير(٢٠٠١). الفنون الصحفية في جريدة المقطم المصرية ١٨٨٩-١٩٥٢. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.

٤- البدوي، هبة. (٢٠١٨) "فلسفة الاعتراض: دراسة في الفكر السياسي الغربي "، روابط للنشر وتقنية المعلومات.

٥- البصراتي، محمد نور السيد علي. (٢٠١٠) "الحركات الاحتجاجية في مصر .. الملامح والسمات"، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، مجلد ١٠، عدد ٣٨، ص ص ٩٩-١٠٨.

٦- البصراتي، محمد نور (٢٠١٧) "دور النخبة السياسية في إعادة هيكلة النظام : مصر نموذجا (٢٠١٠ - ٢٠١٤)" مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مجلد ١٨، عدد ٣، ص ص ١٨٣-٢٠٦.

٧- الجابري، مفرح بن حسن (٢٠١٦) ."استخدامات الشباب الجامعي السعودي لمواقع الصحف الإلكترونية السعودية و الإشباعات التي تحققها : الدوافع، الإشباعات، المضامين، الاتجاهات، حجم المشاركة"، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، العدد ٩، المجلد ٥، الجزء ٤، ص ص ١٧٩- ٢٢٩ .

٨- الجمعاوي، أنور (٢٠١٣). " حركة تمرّد التونسيّة: الحدود والآفاق "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، عدد٤، ص ص ٨٥:٩٥.

٩- الحروب، محمد شحدة علي (٢٠١٢) معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي : دراسة تحليل المضمون، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط .

١٠- الخرابشة، أحمد فليح.(٢٠١٤) "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي و دورها في عملية التحول الديمقراطي للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ : مصر نموذجا"، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

١١- الخزاعلة، يوسف (٢٠١٥) "الإصلاح السياسى وإرادة التغيير السياسية في الاردن ٢٠١٠ - ٢٠١٣ م"، جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج ٢١، ع ٣، ص ص ١٨١-٢١٩، الأردن.

١٢- السعدي، رواء جاسم لطيف.(٢٠١٠) "الإسلام السياسي : حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

١٣- السلامي، علي سلمان (٢٠١٣). " حركات التغير في العالم العربي قراءة في شرعية التحول الديمقراطي للسلطة .. مصر أنموذجا "، جامعة الكوفة – كلية القانون، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٦، عدد ١٧، ص ١٣٣ - ١٧٣.

١٤- الشوبكي، بلال. (٢٠٠٧). "التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجاً"". بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.

١٥- الشوبكي، عمرو. (٢٠١١). "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)"، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٣٣، العدد

٣٨٤، ص ص ١٠١-١١٤.
١٦- الصفحة الرسمية لجريدة المصري اليوم على فيسبوك، تاريخ الدخول ١-٢-٢٠١٩
https://www.facebook.com/pg/almasryalyoum/about
١٧- الطاهر، سواكري .(٢٠١٤) "الشباب بين الرغبة في التغيير و ممارسة العنف في الحركات الاحتجاجية"، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، مجلة الحكمة، العدد٣١، ص ص ١٠٠-١٠٩.
١٨- العجارمة، عبد الإله كامل سليم أبو ردن (٢٠١٤) . "الإسلاميون و فلسفة الحكم بين النظرية و التطبيق في دول الربيع العربي (مصر و تونس حالة ٢٠١٠ - ٢٠١٤)"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
١٩- العزاوي، وصال نجيب.(٢٠١٢) المرأة العربية والتغيير السياسي. دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
٢٠- العطري، عبد الرحيم. (٢٠١١) "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع"، المجلة العربية لعلم الاجتماع - اضافات، عدد ٣، ص ص ١٧- ٣١.
٢١- العطري، عبد الرحيم .(٢٠١٢) "الحركات الاحتجاجية بالمغرب : قراءة في شروط الإنتاج و إعادة الإنتاج "، مجلة مقاربات، العدد ١٠، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، ص ١٧ – ٢٣.
٢٢- القحطاني، علي بن حسين. (٢٠١٧) "نظريات الحركات الاجتماعية والحركات الاسلامية : دراسة استقرائية للحالة التركية، مجلة العلوم الاجتماعية"، مجلد ٤٥، عدد ٤، ص ص ٢٧٥- ٣٣٢، الكويت.
٢٣- القطيشات، علي خلف فليح.(٢٠١٤) "وسائل التغيير السياسي المعاصرة و أحكامها في الفقه الإسلامي"، أطروحة لمتطلبات درجة دكتوراه في تخصص الفقه وأصوله، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
٢٤- المجالي، رضوان محمود (٢٠١٣)." الحركات الاحتجاجية في الأردن : دراسة في المطالب و الاستجابة "، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٨.ص ٩: ٣٤.
٢٥- المجالي، محمود رضوان (٢٠١٥)." أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي"، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٢ .
٢٦- المصري، محمد أمين (١٩٨٠) "المجتمع الإسلامي"، دار الأرقم،الكويت.
٢٧- الموقع الاليكتروني لصحيفة المصري اليوم ، الأرشيف، تاريخ الدخول الفترة من ١-١٢-٢٠١٨ الي ١-٢-٢٠١٩
https://today.almasryalyoum.com/backissues.aspx?l=ar
٢٨- النعيمي، لقمان عمر محمود (٢٠١٤). الاحتجاجات في تركيا عام ٢٠١٣ وانعكاساتها على العلاقات التركية - الأوروبية "، جامعة الموصل - مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، مجلد ١٠، عدد ٣٤، ص ص٣٣-٦١.
٢٩- الهروي، انجاز الهادي. (٢٠١١). " الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب : مقاربة سوسيولوجيه لحركة ٢٠ فبراير، مركز الدراسات والأبحاث الانسانية، مجلة رهانات، ص ص ٦ - ١٣، المغرب.
٣٠- بوروبي، عبداللطيف (٢٠١٦)المنطلقات الأنطولوجية لمفهوم التغير السياسي : تحليل ماكرو سوسيولوجي، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٥٢، ص ١٤٨ – ١٦٣، لبنان.
٣١- بومدين، عربي (٢٠١٧). " الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٥، ص ٤٦:٣٣.
٣٢- حافظ، حنان محمد (٢٠١٦). " أشكال الاحتجاج في مصر بين الثبات والتغير: دراسة تحليلية للاحتجاجات العمالية والطلابية"، مجلة البحث العلمي في الآداب (كلية البنات جامعة عين شمس) - مصر، عدد ١٧، مجلد ١،ص ص٦٢٣-٦٧٢.
٣٣- حسن، ربى محمد محمود. (٢٠٠٧) المعارضة و دورها السياسي في المجتمع العربي : الأردن حالة دراسة، الجامعة الأردنية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.
٣٤- حسن، نهي طارق (٢٠١٦). " التغيير في الثقافة السياسية المصرية وثورة يناير ٢٠١١: دراسة ميدانية للشباب المصري "، جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ١٧، عدد ٤، ص ص١٩٨-٢٠٣.
٣٥- حسين، عبدالخالق (٢٠١١). " معوقات الانتقال إلى الديمقراطية"، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٣، مجلد ١١، ص ٤٥-٥٢.
٣٦- حطب، شيماء (٢٠١٧). " موجة السياسات الاحتجاجية في مصر : من المشهد الطوباوي لميدان التحرير إلى إعادة إنتاج خطاب الإجماع الوطني"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠، مجلد ٤٦٤، ص ٧:٢٩.
٣٧- حماد، محمد. (٢٠١٤) اقتصاد الإخوان.. عام من الأزمات، صحيفة الأهرام، السنة ١٣٨، العدد ٤٦٥٩٢، تاريخ الدخول ١-٢-٢٠١٩
http://www.ahram.org.eg/News/٣٠١١٢٤/١٢/٣١٢٢٩
٣٨- حوكا، بن أحمد. (٢٠١٧) الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية والاحتجاج السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٩، عدد ٤٥٨، ص ص ٣٧ -٦٧.
٣٩- رشيد، ابتهال جاسم(٢٠١٧). الفنون الصحفية والمجتمع المدني. دار غيداء للنشر و التوزيع.
٤٠- ريتشارد، بيفن وكلوارد، فرانسيس) .Frances,Cloward&Piven,Richard٢٠٠١). عمليات الاحتجاج والعصيان السياسي : دراسة في عوامل النجاح والفشل،)ترجمة حامد عبد الماجد) جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلة النهضة، مجلد ٢، عدد ٨، ص ص ١٣٩ : ١٤٤.
٤١- زيدان، عصام. (٢٠٠٩) "الاحتجاج السياسي المعاصر وضوابطه في الفقه الإسلامي"، التقرير الاستراتيجي السادس الصادر عن مجلة البيان: مستقبل الأمة وصراع الاستراتيجيات، التقرير ٦، المركز العربي للدراسات الانسانية - مجلة البيان بالسعودية، ص ١٨٣-٢٠١٦.
٤٢- زين الدين، الحبيب استاتي .(٢٠١٦) "من الاحتجاج على التسلط إلى سلطة الاحتجاج : حالة المغرب"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل

العربي، المجلد ٣٩، العدد ٤٥٣،ص ص ٥٠-٦٤ .
٤٣- زين الدين، الحبيب أستاتي .(٢٠١٨) "الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية : الشارع بديل المؤسسات في المغرب" ، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، المجلد٤١، العدد ٤٧٤، ص ٧٠-٨٦.
٤٤- شعبان، أحمد بهاء الدين. (٢٠٠٥). "الحراك السياسي في المنطقة: المظاهر.. المبررات.. الاتجاهات.. الأبعاد.. الآفاق"، جامعة الدول العربية - الامانة العامة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٣، ص١٢-٢٣.
٤٥- شمس الدين، فتحي محمد و عبد المجيد، أسماء مسعد. (٢٠١٤). "معالجةالقضايا السياسية في شبكات التواصل الاجتماعيواتجاه الشباب المصري نحو ثورة ٣٠ يونيو : صفحة حركة تمرد نموذجاً "، جامعة الأهرام الكندية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد ٤، ص ص ١٩٦-٢١١.
٤٦- شومان، إيمان جابر. (١٩٩٦) علم الاجتماع السياسي : دراسة فى الحركات الاجتماعية والسياسية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
٤٧- صيام، شحاته (٢٠٠٩). " ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان "، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية.
٤٨- صيام، عصام (٢٠٠٩). " الاحتجاجات السلمية في مصر وتخلق مجتمع مدني جديد "، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، مجلد ٩، عدد ٣٤، ص ص٦٣-٨٢.
٤٩- طلبه، هاني (٢٠١٤). رحلة تمرد، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، شؤون فلسطينية، العدد ٢٥٥، ص ص ١٥٧ -١٧٣.
٥٠- عبد الصادق، عبد الصادق حسن (٢٠١٤) ."معالجة مواقع الصحف العربية الإلكترونية للانتخابات الرئاسية المصرية ٢٠١٢ : دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الشرق الأوسط و الحياة، ٢٤٤. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد ٢، المجلد ١١، ص ص ١٧٧- ٢٤٤.
٥١- عبد الفتاح، نبيل. (٢٠٠٨) الشرق الأوسط: الاحتجاج السياسي وتراجع الاصلاحات الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مجلة الديمقراطية، المجلد ٨، العدد ٢٩، ص ص ١٣١ - ١٤٠ .
٥٢- عز، محمد (٢٠١٧)."الأحزاب السياسية ومستقبل التحول الديمقراطي في مصر" مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، المجلد ١٨، العدد ٤، ص ص ٢٦٥ - ٢٦٨ .
٥٣_ عوض،محسن قضايا التهميش والوصول إلي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي،(المنظمة العربية لحقوق الإنسان،٢٠١٢،ص٣:١١٨)
٥٤- عياصرة، ثائر مطلق (٢٠١٦)."العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي ٢٠٠٩ - ٢٠١١ م"، الجامعة الأردنية : عمادة البحث العلمي، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد ٤٣، المجلد ٤.
٥٥- فارس، سيد محمد علي (٢٠١٦). " الحركات الاجتماعية الجديدة والهوية الجمعية : حركة شباب السادس من أبريل نموذجاً"، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٤٤، عدد ٤، ص ص١٦٩-٢٣٢.
٥٦- فريد، صالح و كجي، حسنة (٢٠١٨) ." الاحتجاج وأثره على القرار السياسي المغربي حركة ٢٠ فبراير نموذجا "، مجلة مسالك في الفكر والسياسية والاقتصاد، العدد ٥٢، المجلد ٥١، ص ص ٩٥ – ١١٠ .
٥٧- كروشي، فريدة. (٢٠١٣). "ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر". رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
٥٨- منصور، حسن عبد الرازق. (٢٠١٣)، "بناء الإنسان بين النظر والعمل"، الطبعة الثانية، دار أمواج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥٩- نتيل، أحلام خليل عبد الرحمن (٢٠١٤) الأنماط السياسية وانعكاسها علي التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة.
٦٠- نور الدين، بكيس. (٢٠١١) الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دراسات اجتماعية، العدد ٧، ص ص١٤٥-١٥٨ .
٦١- نور الدين، بكيس. (٢٠١٣). " قراءة سوسيولوجيه في مسار الحركات الاجتماعية بالمجتمعات العربية"، البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية،دراسات اجتماعية، العدد ١٣، ص ص ٩-١٣.
٦٢ - نوير، عبدالسلام علي. (٢٠٠٨) الحركات الإجتماعية والسياسة : دراسة نظرية، دراسات اجتماعية، جمعية الاجتماعيين، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ١٠٠، مجلد ٢٥ ، ص ٨٧-١٣٣.
٦٣- هيئة، التحرير.(٢٠١٣) دلالات انتشار حركة " تمرد" في الدول العربية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد ١٤٥، ص ص ١٢٦-١٢٩.
٦٤- وجيد، عبير نيازي (٢٠١٤). " تحليل مضمون بحوث و دراسات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٤"، جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية،ع٣٦، ج١٠، ص ص ٣٩٧٧ - ٤٠١٩.
٦٥- وناس، المنصف (٢٠١٨). " معوقات الانتقال السياسي فى تونس: محاولة فى سوسيولوجيا الاحتجاج"، مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، س٥٣، ع١٤٤، ص ص ١٩١ - ٢١٨.

٢- المراجع الأجنبية:

-١Abdullah Farhad Hassan,. (٢٠١٨).Resource Mobilization Theory: Political Movement in Egypt, International Journal of Social Sciences (IJSS) Vol. ٨, No. .٢

-٢Balata, Sundus (٢٠١١). The Egyptian Uprising: A Movement in the Making،Inquiry and Insight, Vol. ٤, No. ١. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=١٩٨٦٤٤٨

-٣Beck, Martin and Hüser،Simone. (٢٠١٢). "political change in the middle east: an attempt to analyze the Arab spring, GIGA German Institute of Global and Area Studies, GIGA Working Papers,No.٢٠٣

-٤Bowker, Robert (٢٠١٣). Egypt and the Politics of Change in the Arab Middle East, Middle East Journal.Volume ٦٧, NO. ٤,

Autumn .٢٠١٣

-٥Darwisheh ،Housam. (٢٠١٥). The State and Social Movement in Egypt: Phases of Contentious Activism, (Shinichi Shigetomi e.). "Revisiting the Theory of Social Movement - Preliminary Consideration", A Basic Theory Study Report on the results of the ٢٠١٥, Asian Economic Research Institute report.

-٦El Maghraby, Sara & Abu El Ela, Yasmine(٢٠١٤). Framing Political Change in Egypt: How Ideology influences Coverage, Global Media Journal, African Edition, Vol ٨(٢):.٢٧٤-٢٣١

-٧Isaev, Gumer. (٢٠١٤). Russia and Egypt: Conflicts in the political elite and protest movements in ٢٠١١–٢٠١٢, Journal of Eurasian Studies ،٥p ٦٠–.٦٧

-٨Jost,j., Barbera,p., Richard,b., Langer,m., Metzger,m., Nagler,j Sterling,j., Tucker,j .(٢٠١٨). "How Social Media Facilitates Political Protest Information, Motivation, and Social Networks, Advances in Political Psychology, Vol. ٣٩, Suppl. ١, doi: ١٠.١١١١/pops..١٢٤٧٨

-٩L.glover,Jessica (٢٠١٠): The Role Of Protest In Egyptian Politics, The George Washington University, The Elliot School Of International, Affairs The George Washington University

-١٠Puspitasari،Shinta (٢٠١٧). Arab Spring: A Case Study of Egyptian Revolution ٢٠١١, Andalas Journal of International Studies, Vol ،٦No .٢

-١١Quaranta, Mario. (٢٠١٥). Political Protest in Western Europe Exploring the Role of Context in Political Action, Springer International Publishing Switzerland

-١٢Rohlinger ،Deana A and Gentile, Haley (٢٠١٧). Sociological Understandings of Social. Movements: A North American Perspective, C. Roggeband and B. Klandermans (eds.), Handbook of Social Movements Across Disciplines Handbooks -٥٧٦٤٨-٣١٩ ٠_١, © Springer International Publishing AG ٢٠١٧.,of Sociology and Social Research, DOI .-٣-٩٧٨/١٠.١٠٠٧